

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

قد طهرتني من جميع
ذنوبك يا رب
لا تتركني في
منازلهم يا رب
يا رب يا رب يا رب

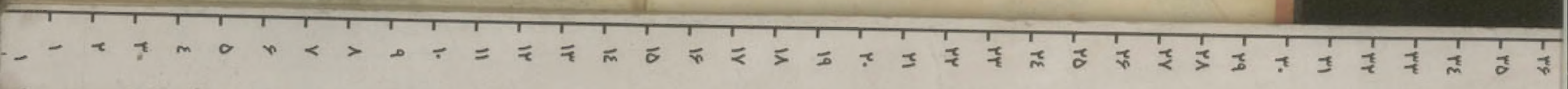
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب

يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب

يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب
يا رب يا رب يا رب



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين



عليها مفسر فان ذلك دليل على موافقة القرآن على ما لا يرد به من مقتضى العمل بموافقة
القرآن الآية يمكن ان كونها مفسرة فلا ينافي ما ذكره قلت نعم تفسير الجوهري موافقة بعبارة
هذه الاجزاء على مخالفتها على ما يظهر من كلامه ولو لم يرد هذا الاجزاء على ان موافقة احد الطرفين للكتاب
مرحبة للعلم به وان لم يكن الكتاب على مدلوله فمنازعة من ان ذلك لا ينافي لا يخفى على احد وان
الاجزاء لا تلزم على جهة الكتاب كثيرة بعقدها المتيقن ومنها او ردها في المعاني عينية وكتابها احسن بظاهر
جهته من الاجزاء مما يروى عن الصادق اما يعلم القرآن من خطبه به ومنها قوله تعالى ويجعل القرآن ولعلم
القرآن اهلا الى ان قال وعلم على الذكر الذين امنوا الله هذه الاية لتمامها ومعها الاجزاء لا تلزم على جهة
تفسير الكتاب بالقرآن وقد علم بصدقها المتيقن في جميع البينات حيث قال واعلم ان التفسير هو من القرآن
والايماء القامتين مقامه ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالقرآن الصحيح والمضامير لا يرد على الباطن من
التيمة انه قال من القرآن بآياته فاصاب الحق فقد اخطأ ثم قال وكذا جاز من ان البين القول بالقرآن بالقرآن
كسبب الملبس وسال من عبد الله وعلمهم والجواب ان هذه الاجزاء على تقدير تسليم صحتها في حق تحجيز
الكتاب معارضتها بالاجزاء المتقدمة لما لا يلزم تحجيزه ولا ريب ان التجميع للكتاب الاجزاء اكثر من اوصافها
على الاصطحاب ويصح الكتاب مضافا الى بعض الوجوه السابقة اننا لا نعلم صحتها في ما نجهل بل على ظهورها
في بيان الرعية الاولى مع شمولها لغير المعصوم من مخاطبين وهم لا يقولون تحجيزه في حقهم بل في حق الله
انما دل على جعل العلم بالقرآن من خطبه به وهو علم من العلم بجملة ومعرفة ليس لما لا يعلم بنفس القرآن
بل بما لا يتكلم او بعضها كالمثل به وتقدمه في المعاني قبله بل ما لا من تقدمه في المتشابه ولو سلم ظهوره في الحق
فانزل على العموم المحجوز عن غير كذا سيما اذا علم بطويرة وعلى الاقوال في حق خصصا لبعضها
بعض الامارات كوصف معان اكثر الآيات طلب وهذا يقتضي الجواب عن الرواية الثانية واما الرواية
الثالثة واما الطريقة الثالثة لا دلالة لها على ما ذكره لان التفسير كما يظهر من العرف وفيه احد يفرح البعض هو
كشف المعنى والمثل به ولا ريب في عدم جواز ذلك من غير ان يفسر مع ان الظاهر من التفسير بالقرآن ان يكون
المسمى به على القرآن والتشبيه ليس الامر في حمل اللفظ كلف وان بناء على ما يقتضيه جوازها لالفاظها وما
يعرض من الهيات عجب وصاحبها اللغوية والعربية ثم يجد ذلك في تفسير المثل به حيث ان تفسير اللفظ
الى معنى محتمل كناية العبرة ويكون التفسير من غير دليل مبني على جزمها في القرآن والتشبيه ولا ريب في عدم
جواز هذا وجواب هذا التفسير الطبيعي بوجه آخر حيث قال بعد ذكر ما نقله من القول في ذلك ان الله
ثم ذهب الى الاستنباط اوضح الدليل اليه ووجه اخر اوضحه وقال العلم بالقرآن في حق الله في حق الله

فمنه

آخرين على ترك تدبره والاعتناء به عن التفكير فقال مثلا يتدبرون القرآن لم على قلوب افقها لو كان القرآن
منزل بليان العرب فقال انما عجبنا من قرائها الى ان قال هذا ما لم يبدل على ان التفسير من ذلك الظاهر يكون
معناه ان صحت من جعل القرآن على ما به ولم يعلم شواهدا لافظها فاصاب الحق فقد اخطأ الدليل وعذر روى
عن النبي انه قال ان القرآن ذو وجوه فاجعلوه على احسن الوجوه الى ان قال ان قوله واما ما ذكره بعض اهل هذا
القول من موافقة الشيخ الطبري لم يوافق من تصور نظره من استنباط مطالب العلم من غير هذا وربما كان
حجة المفضل ان اطلاق التفسير في اول بيان الظاهر في تفسيره لا ينافي لما لا يلزم تحجيزه من التفسير بالقرآن وان الآيات التي
يجوز ان يكون التفسير عليها من جهة الظاهر وقد ورد في المعنى من العمل بالكتاب في حق من لا يعلم بتدبره وهو من
عدم جواز العمل بما يظهر من عدم التفسير لان عدم العلم من الظن بالعدم ولا يثبت عدم جواز العمل بما لا يثبت
بينه ان لا ينافي بالفضل والجواب ان من الاول فالمنع من صدق التفسير بالقرآن على ما يناسب بيان ما لم يقل
بخص بيان المشابهة وقد بينا ما راعاه ان ذلك فان تلك الاجزاء انما ووردت في حق من يمكن من تحصيل العلم
بمنشآت الكتاب بالرجوع الى المعصوم في المنسوبة في حق من يهتد به في تلك المنسوبة اليه والفقول
ان المعارف بالعلم بالقرآن الذي ثبت احسان شرعا ولا ذلك لما لا ينافي بالآيات التي دللت اخبار
الاحاد على سلامتها من المنسوبة ولا كخفاة ان اصل عدم المنسوبة بعد انقطع المستطرين بعضه على الالباب
عدم المنسوبة لا يجوز روايات الاستصحاب فلا يكون العمل بها من غير علم بعدم المنسوبة واما ما قيل من ان احصاء
الانتماء ما كانا ينفك عن جملة من الكتاب فيجوز ان يكون علمهم بالقرآن في جملة من يعرفون القرآن فيكون
ورودها بعد تسليمها بالانتماء ما من شأنه الجواز ان يكون علمهم بالقرآن في جملة من يعرفون القرآن فيكون
الخصيص على جهة تقديره من جملة من يعرفون القرآن في جملة من يعرفون القرآن في جملة من يعرفون القرآن في جملة من يعرفون القرآن
المنسوبة الى العوامات حيث لا يفرق بين العوامات والخاصة في حق العوامات والخاصة في حق العوامات والخاصة في حق العوامات
عن التخصص كما سبق في ان في محله ان عرفت هذا فاعلم ان تفسير الكتاب بما يقتضيه جوازها لالفاظها على حسب
ما ثبت لها عند الترتيب من الاوضاع التي خرجت من اطلاق اللفظ مع مراعات ما يقتضيه الهيات الاكسفة
على حسب ما تفرقه في العلوم العربية وما افسر به في الاجزاء المعبره وان كان على خلاف الظاهر في اللفظ الاكسفة
ثم يظهر من ما لم يبين كونه تفسير المصنفين فلا ينافي تحجيز الظواهر مع الثالث فالله هو الاول وعذرا في بعض
تفسير بعض المطلقات بعض الاعراض كقوله لا يفرق بين العوامات والخاصة في حق العوامات والخاصة في حق العوامات
حصار المراد منه وانما في تفسيره ان كان الاول انبساطا لالفاظها في حق العوامات والخاصة في حق العوامات
والا لفظ هو الاول وشبهه تفسير اهل الذكر بالانتماء ولا عبرة بما لا ينسب من العلم فيها لا يرجع الى التفسير
ولا مبعثه الخاصة والمبلغ الاجماع والاشهر المعبره بنا على ما تضمنه من تحجيز الظن في الدلالة في ارجح

بين الطرفين عموم من وجه لان الاول يتناول اتفاق جماعة بقطع بان بعضهم على التبيين عن المعصوم ولا
يتناول ما اذا قطع بدخول المعصوم في جماعة لا يبين قول من عداه في الاتفاق كما يعلم والثاني على العكس
والذي يتناول عليه معطلهم على ما يظهر من تضاعف كلامهم وهو الاول والذي يقتضيه طريقتهم في التبيين
هو ان كان ثابت ذلك الوجه ان الرافض من ليس الاصل الصورة وهي ما ان كان المتفقون من بينهم
في الاتفاق ومن علم انه ليس بمصوم استطاع ان لا يقطع في الواقع لا يوجب التخصيص في التبيين
مع ان التخصيص وتوقع تلك الصورة انما كما ينبغي اليه ولا يتطاول ولا يصح للتعديل لان الكلام بما هو عليه يقتضيه
هذا والذي يصاد عليه النظر هو ان مورد الاتفاق لا يخص بالصورة المذكورة بل للصورة اخرى
انما كما سياتي اظهرها في ان يتفق جماعة معاً ومن اهل الفتوى على قول من يوجب كسفت من موافقة
قول المعصوم ثم لم يوجبوا فيه جماعة في الوجه في المزبلة ما عرفت والطريق التي نلزم فيها الشيخ بما في
الاتفاق جماعة على هذه الصورة ومن اصر في الاتفاق في المتفقين قلنا يبرهن هذه الصورة
بأنها اتفاق جماعة بقطع بدخول المعصوم منهم بغيره قطعاً مستنداً الى اتفاق من عداه ويرد عليها من
ما عرفت من بين هاتين الصورتين اعتباري والمزاد بالقول في هذه الطريقة في المذهب سواء دل
عليه بقول او فعل او غيرهما فقد تضمن ما حققنا ان الاتفاقية عبارة عن اتفاق جماعة على حكم ديني بقطع
بان المعصوم احدهم لا يبينه ويقطع به فهم يبينه ويكون القطع بقوله مستنداً الى اتفاق الآخرين وذلك
ان يتصل الاتفاق في الصورة الثانية بما في الاتفاق الكاشف دون المجموع المكتسب من الكاشف المستكشف
عنه ولو صرف الاتفاق باننا لا نثق من قول المعصوم على حكم ديني كان اختصاراً جامعاً **فصل**
اختلاف القائلين بحجية الاجماع في مدعيها فلا اعتبار بمراتب طرق ثلثة **الاول** ما ذكره العلامة في جملة
وهو ان الامة اذا كانت تقول فقد قال المعصوم بمراتب لا من الامر بل بسببها ورياستها والخطا
ما عرفت عليه وهذا القليل ناظر الى نصب الاجماع باتفاق جميع علماء هذه الامة فزادهم باتفاق الامة
هنا اتفاق علماءها بقرينة القدر وكان السري في تخصيص الاجماع وطريقه باتفاق الكل مع عدم اختصاص
عندهم بما كانوا عليه هو انهم كانوا اولاً على الاجماع بالمعنى المذكور عندنا لما عرفت من قولهم على الصورة التي
ليس فيها اتفاق الكل على اصل طريقه الخاصة وهذا ما عرفت على الطريق المذكور بان علم بوجود قول
المعصوم بين الاقوال فليجوز هو قوله ولا يدخل الاتفاق قول الآخرين اليه فيكون اعتباراً وان لم يعلم
دعوى مؤلفه لم يوجب بوجهين **الاول** ما حكاه بعضهم عن المرتضى رحمه الله ان السنا بالاثنتين بل بالحكمة بحجية
الاجماع حتى يرد كونه لغواً لما يابى بذلك الخلفاء وعرفوا علمنا فلم يثبتوا من يوافقهم عليه لعدم
حقاق الاجماع الذي هو حجة عندهم في كل عصر لا بدخول الامام في الجملة سواء اجتمع اجماع الامة او

في كتاب التبيين
في كتاب التبيين

المؤمنين او العلماء فزادهم في اصل الحكم كونه حجة في نفسه ولتختلفناهم في حجة ووليه من صغارهم المتقون
عنوا بخفي من مرجع كلامه الى انكار كونه الاجماع حجة مستقلة ووليه براسه حيث لم يثبت كما هو المعروف بين اصحابنا
حيث انهم جازوا لادراك الاربعه وتكون في مقابلتها العقل والكتاب والسنة وطايروا الحجة عندهم بان ما هذا شأن
ما يثبت البينة بحجة لغواً كما ذكره الثاني ما وجدته في كلام بعض المعاصرين من الفرق بين العلم الاجمالي
والتفصيلي ومما صلت الاشكال المذكور ان كانا كان المقصود العلم باقوال الاعتراف وقوله الامام منهم على التفسير
والتبيين وليس كذلك المقصود العلم بقوله الامام في حيز العلم بقوله الامام كما قالنا انما العلم الاجمالي بان
جميع الامة متفقون على حكم من يحكم بان ذلك حجة لان الامام من جملتهم فالعلم بقوله الامام هو العلم بالطلب
في كبرى الشكل الاول فان العلم بحجية الانسان في قول كل حيوان جسم اجمالي لا يقتضي في التوقف عليه الضيق
بقوله كل حيوان جسم وبه يتبين ما اردته بعض اهل التصوف على اهل النظر من ان الشكل الاول ذو معنى وبه
الاشكال لحسن اليه بطلان النظر والاستدلال قلنا هذا هو السري اعتباري وهو شخص مجهول للنسبة للجمين
لجائز العلم الاجمالي ولو ثبت لكانت لعدم العلم باجماعه تقتضي لكان اول العلم من يرد ونسبة ذلك قوله
يكون تقريباً لا عارض في العلم بوجهين **الاول** ان الاتفاق ليس دليل على الحكم وإنما الدليل عليه هو قول المعصوم
المعروف عن حيز الاتفاقات فلا وجه له ذلك لان الاتفاق ليس دليل على قول المعصوم لان العلم
بقوله الجميع يتوقف على العلم باقوال الاعتراف من حيزنا قول المعصوم يتوقف على العلم بقوله اجمع فتوقف
العلم بقوله على العلم بقوله الجميع كان دون ولا يخفى ان الاعتراف المذكور انما يناسب الوجه الاول وما اجاب
القائل المذكور انما يثبت فيه وجه الوجه الثاني كما يشهد به جمل من باب كبرى الشكل الاول دون الوجه الاول
ان لا يدخل الاعتراف والاجمالي في دفعه ان المعترض ان يقول ليس العلم الاجمالي بقول جميع الامة هو الوجه
تجيبه باعتبار المعصوم فتوقف التفسير على اجمال الجميع وبما ليس بحجة وذلك لا يقتضي ان يكون ما ليس بحجة
حجة بل بالجميع قول المعصوم من المعروف عن العلم الاجمالي بقوله اكل وماعداه ليس بحجة فلا يكون الاجماع
حجة لان المركب من الدليلين الخارجين خارج ومع ذلك فتفتت كلامه ان الاجماع المعترض من الامة على البينة
المذكور هو العلم باتفاق اكل اجمالي لا هو من مستقيم طرأ وهكذا ان قد علم قول الجميع على التفسير ويكون
مع ذلك اجماعاً حجة كما في صورة كسفت قول الجميع من قول المعصوم ثم فضعف الكاشف المستكشف
عنه ووصف الجميع بالجميع وقد علم قول اكل اجمالي لا ولا يكون حجة كما اذا استند الاجمال الى التفصيل في حيز
صورة كسفت قول جمل المعصوم عن قوله للزوم المذكور واستدلاله واحد فلا بد هناك من التفصيل
وتوضيح المقام وتوضيح المقام ان العلم بالاتفاق ليس من العلوم الاولوية التي يكون في حصولها مجرد تصور

بل لا بد له من متناهيته البرهان يصلح ان يكون سبب الحصول امورا اولا استقصاء احوال الجميع الامتداد على
الفضل بحيث يعلم احوالهم على الحكم وهذا مع تعدده او تفرقه وندرة وقصوره على تقدير كونه بقصوره على صور
متناهية يعرفنا الامام منهم بشخصه ووصفه وقوله صحيح في الحقيقة وقوله ولا يدخل الانضمام قول الاخرين بل يصلح
كان كذا المعنى سؤالا عرفيا فانهم باشتغالهم واهتمامهم واهتمامهم وهو كونهم من اهل الفتوى ولا وقتهم
على هذا صاحب المعالم حيث قال وفائدة الاجماع تقدم عندنا افعال الامام بعينه انتهى والتعريف ان لا يسمي بها
عندنا لانه الاجماع عندنا التعريفين معدود من اولاد الحكم وليس كذلك هذا الاتفاق على طريقته ولا على
الحكم اصلا ولا على صاحب المعالم اجمالا في العبارة المتفق عليها ان كان باعتراف معناه القوي
او لا يصلح عليه هذا المعنى والاكلام والادوية عليه وانكرناه وقد بينا على ذلك في الحق قد برهنا
ان يعلم قول الامام منهم بعينه يكون نظرا الى اقوال الاخرين سواء اختلفت لفظا او اختلفت لكن مع عدم العلم
بشخص الامام او بوجهه وهذا انما يصورنا فاعلم المنشع ان الذي شاذ في وقت معين او مكان معين هو
الامام لكن جهل شخصه بين الاشخاص وصرح الاستحسان لكن جهل الموصوف منهم بالامانة وصرح بصحة
المعصوم وخطبه جعفر او باخبار صادق ولم يعلم بشخصه ووصفه والاكلام هناك الكلام في الصورة السابقة
اوصيت يعلم قول الامام بعينه فنتجته منه ولا يدخل الانضمام قول الاخرين البرهان هنا بيننا انه لو قال صاحب
المعالم انا اعلم قول الامام بعينه قوله انا اعلم الامام بعينه كان اسلا واولا ومعناه ان يعلم الامام بشخصه و
مع عدم العلم بشخصه قوله كان اشكائا هناك اقول باختلاف اللفظ معناه المعاني حيث يعلم ان احدهما قوله يمكن
القول مع تحقيق الاجماع وقد بينا من حيث توقف العلم بقول الامام ولا يدخل العلم باقوال الجميع ونزاع
انهم وعلى هذا ايضا المتخذ على عبارة المعاصي اطلق فيها القول باستقراء فائدة الاجماع مع العلم
بشخصه ولم يبين صورة العلم بشخصه قوله اي يمكن دفعه بان يعرفه راي الامام لا يتوقف على معرفة
آراء الاخرين بل على معرفة نفس الاقوال ونوافها في الحق ان عدم تعيين قوله من بين الاقوال لها فائدة تعيين بين
اقواله لا فائدة لها ان ثبوت الحكم في الثاني مستند الى العلم بصدور واحد تلك الاقوال منه لا الى موافقة غيره
فلم تكن في الاول فانه وقت يمكن بل يمكن التوصل الى قوله من الاول لكل من الطرفين حيث لا شك في ان
حكمه لا يبعد ان يعيد اجابا ان اعتراف التوصل من حيث الاتفاق وقت معرفة ذلك كل واحد من الطرفين في الفرض
المذكور يتوقف على العلم بصدور تلك الاتفاق من حيث ان الفرض من جهة وجهه لا يعلم الامام منهم فلا
ان يحصل له العلم بقوله الامام على احوال الاتفاق فلا يكون الاتفاق وديار عليه ومعناه ان يعلم بقوله الامام
عن في الشخصين مع جهل شخصه وشخص قوله المعلوم بخلاف الاقوال من جهة العلم ويحتمل منهم سؤالا آخر

الاقوال لفظا واختلفت لكن مع توافقها مع العلم وهذا يصورنا فاعلم المنشع ان لا يسمي بها
فانه هناك كالتفكير مع جهل وصفه انما لا يسمي في كل واحد مع العلم بشيئا من احدهم كما لو اتفق بعد وقت
الامام السابق وقبل تعيين الحق بعد هذا المنبع وبالجملة موضع الفرض ما اذا علم ان اكل على حكم بلفظ واحد
او بالفاظ مختلفة وعلم بان الامام احدهم من غير تعيين ولا بقوله كما في الحق ان الاتفاق هنا العلم لانك شفت عن
قول المعصوم وموصل اليه بدليل انه لو اشترى العلم بقوله لا اشترى العلم بقوله ويكون صحة الاقوال بالجملة لا
ما هو كاشف عن الحكم والمثبت له سواء كان كاشفا عنه بالذات او بالواسطة كما ان قول المعصوم محبة لا
كاشف عن مراده ومراده محبة لانك شفت عن قول النبي وهو كاشف عن قوله كاشف عن لفظه
الكاشف عن المراد بل انصحه بنسبة لكونه لولده محبة نظر الى انك شفت عن قوله المعصوم كاشفا لظنه ونسبته الى
الكاشف عن قوله كاشفا مطلقا اولى ولا يتوجه على هذا الصورة بين من الاشكالين اما الاول فلان احبنا قول
جزلا لامرهم لا يكون لتواكب وصول الطرفين الموصول الى قوله واما وصفتهم بالجملة فلا يعرف من ان العبارة
عنوان للجملة والدليل على ذلك يكون كاشفا عن الحكم ولو بالواسطة وقد بينا ان الاتفاق المذكور كاشف عن
الحكم بوجهه كاشف عن قول الامام واما الثاني فلان العلم بيقول الجميع وان توقف على العلم بقول الامام لانه
احد اهل الجميع كاشف عن قوله من حيث كونه اهل الجميع لا بل يتوقف على العلم بقوله من حيث كونه
احد الجميع والمعصوم يحصل العلم بقوله من حيث كونه اهل الجميع اما لانه اهل الجميع على الحكم فلا دور ان
نظما من يقول اكلوا واما في ان سماعه من قوله لا يجوز به عدد من التواتر بينه وبين غيره من الناس
للاصديق وحيث يحصل العلم باتفاق الكل باحدا الطرفين كان اجابا وحيث كاشف عن قول المعصوم ولا
يتوجه عليه بين من الاشكالين اما الاول فكشفت الاتفاق المذكور عن الحكم ولو بالواسطة كاشف عن قول
المعصوم وهذا لكان المحيز به هو قول المعصوم بلفظه الكشفت فضع اطراف الحق والدليل عليه ولم يلزم
عليه لقوله الثاني فلان العلم بالجميع من هذه الصورة غير مسجوف بالعلم بالاجماع يتوجه عليه اشكال
الدور لظهور عدم اشتداه اليه بل كراهته مستند الى الخبر المتواتر والمحقق بقرائن الصدف لان العلم باتفاق
نفسه مستند اليه بالواسطة العلم بالاول وكذا الكلام فيما يحصل العلم بقول البعض بطريق البيع ويقولون
طريق النقل ان العلم بقوله من هذا المعصوم او اجابا منهم باحدا الطرفين السابقين ويعلم قوله وحده
اربع قول الباقيين بالعلم بقوله ولا فرق بين ان يعرف الامام بشخصه ووصفه او اولا واما العلم الاول فلا
الحوال في كون الاتفاق من غير اجابا وحيث لا تلاف في قول من هذا المعصوم كما شفت عن قوله بطريق
عن الحكم بقوله اكلوا على الحكم وكاشف عنه وقوله هذا الصورة لا يغير التي حكما بالكشفت فيها وان كان

منه فاما فيما من حيث ان قول الجميع هناك كما يشهد عن قول المعصوم وهناك قول من بعده كما يشهد عن قوله
واما القسم الثاني فلا شك ان قول المعصوم كما لا شك ان قول المعصوم كما لا شك ان قول المعصوم كما لا شك ان قول المعصوم
لكنه خارج عن محل العرف لان الكلام في الاجماع بمعنى اتفاق الكل وهو هنا مثل قولنا ليس بجده وهو قول
المستكشف عنه ما عدا المعصوم فانه لا يدخل له في الكشف عن الحكم فلا يصح وصعده بل هو كما عرفت نعم لو كان
القول المستكشف عنك كما يشهد عن قول المعصوم مع اطلاق الحديث عليه وعلى الجميع كما لو كشف قول المتأخرين
عن قول المتقدمين عن قول المعصوم ^{الاربع} ان يوجد على الحكم حجة واحدة من آيات الحكم او سنة متواترة او
فقهية حيث يكف عن اطلاق الكل على مقتضاها كاشفاً وظهياً فيقطع بعقل المعصوم عما يتبعه ككشف والتحقيق
ان هذا الاتفاق مع قول العلم من الفائت لبق الدليل القطعي عليه ولا يفتقر الى سواها ان لا يدخل له
في الكشف وبما انك ان يفصل بين الاتفاق الذي لو قطع النظر عن كشف الدليل المذكور عن قول المعصوم
ثم لكشف عنه الاتفاق بين غيره فيسمى الاول اجماعاً نظراً الى كونه دليلاً على الحكم بمعنى كونه ما يمكن التوصل به
النظر منه الى الطولوب دون الثالث وما من زمانا يفتقر الى اجماعهم ويجوز جعل جملة التبع في
الجميع بما لا حاجة اليه فانهم مع العلم بنبأ الكل انهم وكذا لا حاجة الى ما اول الفاضل المذكور كلامهم
بمن عدم العلم باجماعهم فغصب لا يمكن ان يكون العلم بهم نفسياً لا بغيره ولعلم انهم انما اعتبروا في دخول جملة التبع
في الاجماع لاجل العلم بالاجماع بدخول المعصوم في المحققين والاختلاف في اذنه والحق ان شخصه من جملة التبع
ويوجب العلم بان قول المعصوم فيلزم ان يفتقر فان ذلك الاجماع على ما اخرت به صاحب المعالم وعبر به بل
يلزم على ما فرغنا ان شاء الله من الاجماع ولو اعتبر بعدهم في حصول اكثر مما انهم منه يوجب ان يكون الحديث
في الاتفاق فيلزم اعتبار اتفاق الباقيين ولا مانع من ان لا يذهب اليك ان اكثر الصور المذكورة ما نجد
ومع ذلك في زمن ظهوره لا يفتقر في زمن النبوة فجميع الاجماع الذي هو اصل من اصول الشريعة
انما هي من اثرها وحجتها على المبدء والفائت ^{الثاني} ما ذكره الشيخ في العروة وهو ان الامانة
انفتحت على حكمه ولا يمكن في الكتب والمستند المعقول سيما ما يدل على خلافه من ان يكون حقا ولا يوجب على
ان يظهر وبغير خلاف ولو لم يلاحظ بعض فقهاء من يفتقر الى الامانة ولا يفتقر الى كونه معجزة فذلك على قدر
حتى يمكن التوصل به الى ذلك الذي يدل على ذلك امور منها ان التكليف بانفسه الواقع لطيف والاختلاف بالظن
فيح وهو معروف ان حصل العرف على اليقين بالرجوع المذكور وغصب ومما ان اتفاق الامانة على الباطل فيفتح
والامانة من جهة عدم ورودها الى الحق كلاً او بعضها باظهار المعجزة واقامتها المينة فغصب حلقه الظهور في
وليس باب الامانة معروف والذين من المتكرو ومما ان الحكم الذي لا يشترط في الاحكام الباطنة على

الانبأ او غصب لا وجه له الى شتر الحكم لما اصابه غصب بغيره كما يجب بغيره انما عرفت على الحق
في امر الحكم ولا يكون للناس على الله حجة فيما اوتوا ان العرف انما يوجب الامانة انما هو من جملة الاحكام
فانه قد عرفت ان النبوة في عصره وادعاه من ائمة الحكم عليه لم يكن فائت في غصبه ومعجزة فذلك ما انفت
الامانة عليه ونظمت به الاجابة عن عدم خلو عصره من الحديث ومما اورد في جملته من الاجابة عن ان الامانة
لا يخرج عن حجة ان اقامتها في وقتها وان تفصلوا عنهم وان تفصلوا عنهم وان تفصلوا عنهم وان تفصلوا عنهم
البرهان ان كل يدعي من عيسى كما رجا الامانة وليا من اهل بيتي موكلاً بدينه وبين الحق ويريد
الكل من عندهم ان لا يفتقر الى كل خلاف عدله فيفتقر عن الدين عن بيت العالين والنبأ والمطالين وما قيل في
وجن اهل المؤمنين ثم العلم لا بد لا رعت من حجة لك على خلفك بخديهم الى البيت ويعلم علمك لا لا يفتقر
حجلك ولا يفتقر الى انك بعد ان هديتهم به اما لا ليس بالمطال او كنتم من بيت ان عاب عن الناس شخصه
لحال صديقتكم كعلمه وادعاه في قلب المؤمنين فتبينه فمما عاينوا في عاب عن اجابته فيفتقر
فانما انت منذر لكل قوم وان المنذر رسول الله وفي كل زمان امام من بعدهم الى ما جاء به النبي صلى
الطريقه حجة في العروة المذكورة مدعوه اما لا لا تفتقر الى التمسك بالمتأخرين فيفتقر الى
الذين يذنبون بهم فيحصل الاحكام وبما فتوى في غيب مداركها وشيخنا في الكليات خلو من قصد في الا
من الاخرين انفسا بينه والادعاه انفسا بينه فان الخلاف المشتمل على طرق القبيض يمنع ان يكون حقا
عند اهل عصره اهل الضوابط فيفتقر ما من من الوجوه وجوب ظهور الامامة على من الخطأ في النظر
سرا لا تفتقر الى الحق فيفتقر الى ما في عصره من الوجوه مثل ذلك الشك ويزع ولا تدعى الى التسام
التميز والقطع في الخلاف لا يفتقر من اول الدلالة والاشارة وكل ذلك معلوم للخلاف وانما تاتينا
في الجمل وهو الذي يصاد عليه العقل ويعاينه الواقع انما هو وجوب تبليغ الاحكام من الجمل لا من
فانما رجا اليقين ان كثيرا من الكفار والمنافقين يملكون الاسلام لاسيما في الحزب من الجمل ما بلغت اليهم
دعوة النبي صلى الله عليه وآله ولا سمعوا بجزائه ولا خطرته با دعاتهم وجوب الحق والاتباع لصلب الحق ولو كان
عليه هو التبليغ العام وانما لم يفتقر الى جميع الامانة كان من عدم تبليغ او ذلك المذكورين وعدم امام الحق
عليهم تاتوا للعجب ومن كمال التبليغ ثم من ذلك علوكمها وعلوكم الكلام بالنسبة الى الذين ما في الفترة
قيل لعب النبي صلى الله عليه وآله وسلم او قبل نبوت الحق لديهم وبالمجمل لو وجب التبليغ العام على الا
لحصل التبليغ بالنسبة الى الكل من يلقه او فلا من عزت بلسان التبليغ من حقه من اول زمن ظهوره وعلمه
ان اشاعته معلوم بالوجدان والمشاهدة والبيان بل نقول لا يجب عليه تبليغ الاحكام على الاطلاق
فضلا من وجوب تبليغه على الاطلاق فان الصواب المراهق الذي لم يبلغ حدا البعق وقد يكون انكره عقل

مكتبة الأستاذ محمد
الغزالي

1992

[Faint handwritten Persian script]

المعنى

اذا كانت قديمة باختيار السند وقد خففنا آثاره بحسب الشيخية لا اختيارا للمؤلفين بعضها وان كان لا رتبة
 حاصرية واما اذا كانت الرواية في غير موضع من طريق صحيح فالتفريق بينهما لا يخلو لان الحكم لا يثبت
 بغيره بل يثبت على العقل بوجوب المصلحة الى كمال اجابته الخالفين في مثل ذلك كوجوبه الى كمال اجابته الخالفين
 بغير الجهد وسعد في هذا الموضع من الرواية من الطائفة المعروفة بين أصحابنا واولئك من جهة الرواية في الشريعة
 اشهر على موضع الاجتنان لان صدق الراوي في بعض ما يرويه لا يوجب في حيزه وكذا لو اختلف بعض المداويل
 فيتم على موضع الاجتنان ليجوز ان يكون القول بالحق في العلم ان الشبهة هي انك لا تعرفه وقد تعقد على الحكم وادله
 وقد تعقد على الحكم دون دليل وقد تعقد على الدليل دون الحكم وقد عرفت ما خففنا ان النوع الاول محتمل
 وان الثاني ليس محتملا لكن جعل الجبر الاجتنان في تصنيف الموضع من طريق واحد او من طريقين الثالث اما ان ينقض
 فيه الشبهة على خلاف حكم الدليل او لا اما الثالث فلا شك ان في بقاء الدليل منه على صحة علم بغيره معناه
 واما الاول فالحق انه لا يقطع الدليل الخالف للمشهد من جهة من جهة ما لم يتكلم به بالشرع من وجه خفي
 خفي منه او شطط على عارض معين وكونه اقوى وقد وجد في كلام بعض المعاصرين ان الشبهة تنفي
 بكثرة الاجازات التي فيها الفها وان كل كانت الاجازات التي فيها الفها اكثر واشهر كانت الشبهة اقوى لاسباب ان كانت
 الاجازات صحيحة صريحة ومضمومة انما يكون على الشك دليل على ذلك وكان عليه دليل ضعيف وهذا على خلافه
 غير جازم لان وجوبها لما من عندهم او كونها اقوى لا يوجب كونهما حجة عندنا وادله ان الشبهة تنضم الى المصلحة
 ومصلحة فالمصلحة هي الشبهة التي هي على ما يتبع في كتب الاصحاب او ينقل من بعض القطع بقاها اكثر من
 اولئك عندنا اما ان كانت خارجية والمصلحة هي التي هي عندنا فقلنا من لا يحصل القطع بقوله في هذا الطريق
 الاول ليس موضع خفاء واما بالثاني فليس موضع كلام والتحقق انه ان امكن الاطلاق عليها بالثاني
 الاول لم يجز المعول على الثاني الاصل لعدم حصول الاستدلال في تمام المعترف الاجتهاد والاعتماد على حصول
 التوفيق بقوله في العلم على ان العلم نقل الشبهة فان علمت لا تصح كثير من محتمل وكثير من اصحاب الضعيف
 قد اختلفت مصنفاتهم وادلتهم كتبهم فليس من علم على قوله من الاصحاب الا البعض فكيف يكون التوفيق
 على الشبهة والاعتماد على الجبر يقولون الا الذين وادله في هذا الموضع ان يكون شدا والذين في هذا الموضع
 واما ان كان طريقهم الجبر على تدوين الاجازات على كفايتها عليه بعضهم فكيف يمكن الاطلاق على هذا الجهم وادله
 قلت لسالطين الاصحاب وروايتهم المعروفة او من مصنفات معروفة وكب مشهورة وقد عرفت
 ان عامتهم واهلهم واهلها وروايتهم على هذا مباحين ومن قريب الى عصرهم ومضاهيهم نقل قولهم
 ولو بطريق البطلان وعدم تعيينه القائل منهم نقل الخرافات الامن قبل ما حكيه في هذا الموضع من عدم صحة

به سولهم حالتهم في هذا الموضع من ادلة كتاب الاجازات الخ وروايتهم على ان لا نقل اولئك من ادلة
 حاصرية بقوله في هذا الموضع على ان لا يثبت ان الشبهة المعينة للعلم وهم التي يتألف منها الاجتهاد في الشريعة
 بين من ومنه على قوله من اجابته الخالفين في مثل ذلك كوجوبه الى كمال اجابته الخالفين
 في هذا الموضع وادله ان الشبهة هي انك لا تعرفه وقد تعقد على الحكم وادله
 وقد تعقد على الحكم دون دليل وقد تعقد على الدليل دون الحكم وقد عرفت ما خففنا ان النوع الاول محتمل
 وان الثاني ليس محتملا لكن جعل الجبر الاجتنان في تصنيف الموضع من طريق واحد او من طريقين الثالث اما ان ينقض
 فيه الشبهة على خلاف حكم الدليل او لا اما الثالث فلا شك ان في بقاء الدليل منه على صحة علم بغيره معناه
 واما الاول فالحق انه لا يقطع الدليل الخالف للمشهد من جهة من جهة ما لم يتكلم به بالشرع من وجه خفي
 خفي منه او شطط على عارض معين وكونه اقوى وقد وجد في كلام بعض المعاصرين ان الشبهة تنفي
 بكثرة الاجازات التي فيها الفها وان كل كانت الاجازات التي فيها الفها اكثر واشهر كانت الشبهة اقوى لاسباب ان كانت
 الاجازات صحيحة صريحة ومضمومة انما يكون على الشك دليل على ذلك وكان عليه دليل ضعيف وهذا على خلافه
 غير جازم لان وجوبها لما من عندهم او كونها اقوى لا يوجب كونهما حجة عندنا وادله ان الشبهة تنضم الى المصلحة
 ومصلحة فالمصلحة هي الشبهة التي هي على ما يتبع في كتب الاصحاب او ينقل من بعض القطع بقاها اكثر من
 اولئك عندنا اما ان كانت خارجية والمصلحة هي التي هي عندنا فقلنا من لا يحصل القطع بقوله في هذا الطريق
 الاول ليس موضع خفاء واما بالثاني فليس موضع كلام والتحقق انه ان امكن الاطلاق عليها بالثاني
 الاول لم يجز المعول على الثاني الاصل لعدم حصول الاستدلال في تمام المعترف الاجتهاد والاعتماد على حصول
 التوفيق بقوله في العلم على ان العلم نقل الشبهة فان علمت لا تصح كثير من محتمل وكثير من اصحاب الضعيف
 قد اختلفت مصنفاتهم وادلتهم كتبهم فليس من علم على قوله من الاصحاب الا البعض فكيف يكون التوفيق
 على الشبهة والاعتماد على الجبر يقولون الا الذين وادله في هذا الموضع ان يكون شدا والذين في هذا الموضع
 واما ان كان طريقهم الجبر على تدوين الاجازات على كفايتها عليه بعضهم فكيف يمكن الاطلاق على هذا الجهم وادله
 قلت لسالطين الاصحاب وروايتهم المعروفة او من مصنفات معروفة وكب مشهورة وقد عرفت
 ان عامتهم واهلهم واهلها وروايتهم على هذا مباحين ومن قريب الى عصرهم ومضاهيهم نقل قولهم
 ولو بطريق البطلان وعدم تعيينه القائل منهم نقل الخرافات الامن قبل ما حكيه في هذا الموضع من عدم صحة

في هذا الموضع

في هذا الموضع

فقط ان التوبة الملائكة ان كان فيها عظم الحزن والصلوة صرا وان كان ظاهره اجماعا وكفونا بما لو
الزوجة بعد الزوجين وانكرا الا ان يات بغيره المتيقن بالعلم من الطوفان ومن لا يات بغيره هذا ان كان
من صلب المهر يجمع من اعتبار كراهية اهلها وخفاها ودينها والفاضة وبما ان كانت من
نوع من الزوجين يجمع من المصلح ما يوجب اليقين على تقدير ان وجهه متيقن من التزويج وان المتيقن
وايهما اخرج من الاحكام وعلى التقديرين بحال المتيقن من مطلق الكراهية وصحة التزويج بين
الاصليين في اربعة ايام من التمسك بالصلوة واجتاج الحيض وكونه باقيا في المهر ان لم يمتد ان فتيته
انظر انهم في المسئلة اذا عمل بها من اهل الحنفية وعلمت الجواب عنه وثانيا ما ان الصغائر ما اذا
للمتة الثاني في هذا ان كانت الزوج مختلف عنها ابا ومن وجهه اوقات التي وجهه مختلف عنها ابا ومن
وقال ابن عباس كانت الاصل في المتاهين ثم تحدث ابن سيرين قوله ان قال قلت لابي عبد الله
الزوج وقت الثاني في مسئلة الزوجية وحديثنا في قوله لا يابا لعنكم ولم يزوجكم لانك يجمع ولا تترك
عليهم والجواب ان المسئلة المصنوعة هي ان كانت حقة فبغيره يترك في حقها فتمت وعدم الكراهية يترك في حقها
مقتضى كراهية المهر في الايام من قبل النكاح في الايام التي قبل النكاح في الايام التي قبل النكاح في الايام التي قبل النكاح
بعض العرب يثبت دعوى بعد الاتفاق على التزويج بكل واحد منهما ولا يفسخ دينه منها ما هو في كل
في شيء ومقتضى الاصل جواز ذلك وامر من عليه ما من قال بالاجاب الكل في كل بطلان ذلك في كل
ومن قال بالسلب الكل في كل بطلان الاجاب الجزئي في كل فترقيات شفعات على بطلان التركيب منها وقد
او ما لم لا حرجة في القول بالاجاب او السلب الكل في كل بطلان ما ياتي به من الجزئين وانما كان ذلك
عسما لا اتمام ومقتضى ذلك لا يفسخ تسمية الزوج كونه مصدرا به بقوله ان الخطا يغتفر في كل شيء
كان اتفاقه على العقدين ولا يفسخ ان يكون احدهما حقا وذلك في بطلان التركيب لا في ثانيا ان التركيب
هنا حقيقة فان شكك من الجزئين مسلمة برسما اتفق المفضل القول بها امر جازا يبرهها بشرط التركيب فمقتضى
يقع ذلك ان ما ذكره الملقن من التمسك لا يتفق على تقديره ان يكون بينهما تركيب حقيق بل يكفي التركيب الاعا
ولذا ياتي ان يكون شكلهما مسلمة برسما او ثانيا ان بطلان احد الجزئين انما يبره بطلان التركيب من
وهو كبر لا يتفق بطلان جميع اجزائه ومقتضى اجتهادنا انما بطلان احد الجزئين فبطلان القول في التمسك
فعل هذا الاما ما علمنا بل في الحقيقة الجواب يعرف مما اوردناه في تحقيق المذهب المختار وعلى مقتضى
لما علمنا على تحقيق القول بانه هو انهم اذا لم يتفقوا على بطلان القول الثالث لم يفسخا بل على بطلان القول
انما انما عليه ومقتضى ذلك امر وجهه على ما علمنا مقتضى اجتهادنا على ما علمنا مقتضى اجتهادنا على ما علمنا مقتضى اجتهادنا

[illegible]

بالكتاب والسنن على ما ذهبوا كان الرأى البهرى والى ان المادى ما من من ان يبين والاضيق ان المتنازع
 ليس لهم التمسك بالاجماع الا بعد ازالة ولو كان اول الامر وهو كان في الحق يقتضى الاثر ان لا يثبت له
 ما من من عدمه فلم يثبت رجوعه في عقول المتنازعين حتى يبين لهم الرأى البهرى التمسك بالاجماع مصانفا
 الى ان الظاهر ان التوفيق بين هذا التوفيق في الدعاوى الى المآلة ويتجوز ان الرأى البهرى التمسك بالاجماع
 المتجوز فيه وثانيا بان المتنازعين عند المتنازع اجموعا على عدم تعيين احدا لا يقول فيكون اجموعا على عدم
 كان ذلك منهم لم يبق على تعيين ما اجموعا على عدم تعيينه وذلك لا يوجب لنا رضى الالبه العين وحيث
 ان لا يظفر به التمسك بتعيين ان يكون احدهما باطلا وهو خلاف المذهب وجوابه اما اوله بان المتنازعين
 في وقت من اشترط الخلاف او على النظر ولا اختيار مع جريان ما ذكره واما ثانيا فيلحق ومضون
 اجماعهم ولا على عدم التبيين متى على التمسك كما جازهم على جواز التوفيق على اصل الحق والحق لا يثبت لا على
 اتفاق على توفيق حكم ظاهرى عند عدم اكمال التوفيق على الواقع والاعكام الظاهرية ترفع عند قيام دليل
 على رضاء والاعكام مع ما قبل من ان التعديل شرط لعدم الاتفاق فتعدم عند عدم شرطه ولا يوجب
 عليك ان الوجوه المذكورة لو لم يلائم على عدم الجواز لعل استدل بالخلافات ابقى وكما لم يثبت في
 محققا على من يبين بان الاجماع على خلافه الاول اما ان مقتضى عدم جواز الخلافات الا ان ذلك فيهم يكن
 ثم عدم الجواز عند العلم من عدم الاحكام والافلا حتى لا يجرى القول بالحق بعد انك **تقول** لا كلام في
 نقل الاجماع بالبين المشاشر ان كان الموقوف اتفاقا فاجاز عند العلم المعصوم او نقلها لا اتفاقا كما استفتحت
 المحقق وان لم يكن كما استفتحت المحققين واما ان كان كما استفتحتهم فقط فحينئذ يوجب الاجماع الموقوف
 جواز الاحكام ان الظاهر ان التعديلات تجريه لا يوجب الفسخ والاضيق اليه شواهد من اجتهاد وقد حكم فيكم
 طريقتا الموازنة بطريقتا العارضة انما ان العلم واما الاجماع الموقوف فيزول عند العلم من غير
 العلم فحينئذ يثبت خلافه وان كان هذا التوفيق من جهة على القول بعدم حجج جواز اول ذلك التمسك اخرج به
 منهم فاحتج هذا القول بالحق في عدم حججه واما ما بين من ان حلال في التمسك بالاجماع انما الحق
 في كتب من ذلك وان لم تكن محصلتهم وانما كما توافقه على الصواب فيقولون ان كتب فيبين ان يكون
 نجوا بالعبارة مع رضى ما يظن ان البه من الرب كما لا يخفى على من وقف على حججه على الشرح على نقل قول
 المعصوم المستند الى الحق اوجب الى القول من نقل قوله المستند الى التمسك والحدس ولهذا ترفع من شرط
 في التوافيق والحقين الحق نظر الى ان الظاهر ان التمسك بالحق لا يوجب القطع بما لا يثبت من حججه
 الاول يقتضى مع حججه ان كان طريقا اول مصانفا الى ان نقل الاجماع لو كان عند من الادلة الشرعية

في اجزاء الحق البهرى
 في اجزاء الحق البهرى

لذلك في كتب الاموال والنجاة عليه في كتب الفقه مما يبين على ذلك ان السيد تعيدان منع من حججهما الواحد
 بين وجه الاستدلال عند معرفة الاحكام فذلكها طريقا ما يذكر من جازما نقل الاجماع ولو كانت ذلك عند اجتهاد
 من جهة الطرق المذكورة واستدلاله على ذلك وكثرة موارد ما يقتضى ان التزام في السلسلة معقول على القول
 بحججهما الواحد في الذي يظهر ان المتنازعين على المصنفين يتجوزا عند المسئلة لا هو ولا خصصا انما الحق
 فهو ان منع من هذه المسئلة اجتهاد يعين كل من منع من حججهما من الاجماع انما التمسك بالاجماع الذي
 حكاه السيد على ذلك الامر على القول والاجماع الذي حكاه بعض القائلين بخفي قضاء الفريضة عليهم عليه
 من رعايتهم بان الاجماع غير ثابت وانه حجة في حق من علم وعلمه ذكره في القول الشيخ جواز الاجماع غير الثابت
 البه او امره بجواز عليه على الظاهر في بعد من الاستدلال الاجماع الموقوف في مقام فظهر من ذلك بعض
 الاعمى اجتهاد مقتضى عدم العلم في حق من علم وعلمه ذكره في القول الشيخ جواز الاجماع غير الثابت
 من علمه واشهر الحق بحججهما من من تافخ عند الان طريقتهم في الفقه جازما يتبع العلم عند عدم علمه
 ذكره في قول الفقيه وقد منع من جوازهم تحقير قول التمسك بالاجماع مع ما بين من وفقه فذلك في
 كتابه يعرف ذلك بالفتح وبهم ومصدقهم ومن ذلك انما على خلافه في حجة جواز عوارده الموقوف
 او على قول حجة باعتبار نقل الحكم في دون التمسك فيهم في قوله ما ظاهرا للمنع من حصول الكفاية
 لهم وانما انما يقولون بحججهما لا جواز معارضه انما يوجب الجواز في حق من علم وعلمه ذكره في القول
 من هذا او علمه وان لم يصح ايرادهم لما يقولون بحججهما حيث يكون في حق من علم وعلمه ذكره في القول
 المقام المدعى عليه الاجماع من عقولهم ومقتضى عدم العلم بالاجماع على اتفاق في الحق او ما يوجب اليقين
 فيقول مقتضى الحق الفسخ لا يوجب عدمه من غير رضاء وعلى اعتبار التمسك او مع من غير رضاء وعلى اعتبار
 المعصوم والوجهان فالاول ان ذلك في غير المذهب والاختلاف مع نقادنا قربان الاول الرب بل يبين في كتابهم
 عليه ان ذلك قضية خلاف القول بحججهما انما استفتحت هذا المذهب وهذا من جهة البه القائلون بالاثبات لنا
 انما نقل القول في انهم المعصوم ولو لا انهم لا ترفع في ذلك على جواز التوفيق على نقل الاجماع في السلسلة على جواز
 القول عليه في الاجماع انما بان ذلك انما هو انما في حججهما اول ذلك التمسك على ما عرفت من ادب العلم
 مع العلم بيقا التكليف في حق من علم وعلمه ذكره في القول في الظن في الادلة والرب ان نقل الاجماع
 ما يبين حججهما في حق من علم وعلمه ذكره في القول في الظن في الادلة والرب ان نقل الاجماع
 من جهة ما لم يثبت له الادلة المستوفية بان العلم يكامل بالحق الا ان ذلك لا يثبت من ادلة الا ان ذلك
 به فذلك كما ينبغي عليه من بان العلم في التمسك عليه ولا يثبت له الادلة الا ان ذلك لا يثبت من ادلة الا ان ذلك

ومع انما هو في الخبر والمزجيج وبعدها حديث في ثوب ما روي ان في بيت التزجيج وفيه من الانعام
انما هو في الرواية في جميعها مع تعدد الحواس الطوق الرواية في شفاط في نقل الانعام وهو من جملة
وجوه التزجيج ومضيف يات هذا الوجه في العنق الغالب بظلة العنق في الانعام في التزجيج
الذي في الخبر ولا يصح على بعض وجوه التزجيج مشروط بانها ما فيها من اية او يحد في الغالب الى
الترك في اللغة البنية وهو المعنى الذي يتبادر من الحديث ولهذا لا يجرى
ورقما يخصان ما اذا كان احب الى الالباب عن حسن وليس يرجو الشفاة البنية ولا استماع اليه

[illegible]

قصصی طبر

النظام بالاعتقاد انما هو مقتضى ما وضعت للبرهان الصدق والكذب دون الخبر وان المراد بالخبر في كلامه
من اللفظ الخبر من ان الخبر به يكون شرعا التزم في الضرر وضو المذكورة اعتبارا بشره وحل استدلال النظام
بالايقين وان المعنى انهم كانوا يثبتون في معتقدهم من حيث تھا الخبر بغيرهم لمستندهم وان ما اعجاب عنه الاكابر
من ان المراد انهم كانوا يثبتون في معتقدهم من حيث تھا الخبر بغيرهم لمستندهم وان ما اعجاب عنه الاكابر
واستشهدوا على ذلك بانهم كانوا مقتضوا انظام كما زعم من موافقة اعتقادهم والخبر بغيرهم لمستندهم وان ما اعجاب عنه الاكابر
للبرهان نفسه مقتضايا للصدق والكذب بل بالنظر الى الاحتياط حال الخبر فقط والله اعلم بالصواب
اما ما قال به كلام الفريسيين وتزليلهم بمقالة المضامين في معتقدهم فاسد وكلف با و لا ينبغي
الاعتناء بتزليلهم بالمقاصد ان تعقبا عليه بقا الخبر على قوله الاكثر بالاعتقاد على ان اليهودي لو اجاز
الاسلام حق كانت صافا لا وجه له على هذا التزليل لان انما يثبت صدقها بالبرهان فمقتضى السمع
او حسا المسلمين فلا يخفى من ذهب الاكثر وانما ثبت على ان وعلى المذكور غير ان من التصور لا يقع
لنقصه بطريقه النظام بغيره في المقام ولا ضرورة ان الخبر من حيث نفسه جعل الصدق والكذب
بمعينه والحقيقتين وانما الضرورة فانما جعل في قوله نفسه للاقتضاء بالمطابق للواقع وهو على التزليم
ان يثبتهم ايضا للبرهان الصدق والكذب من حيث نفسه على المقتر المذكور لظهور ان كل خبر من حيث
نفسه كما انه قابل لان يكون مطابقا للواقع وان لا يكون مطابقا لذلك قابل لان يكون مطابقا لمقتضى خبره
ولو قد ثبت وان لا يكون مطابقا له وهو لا يتصور انما لا يتصور انما لا يتصور انما لا يتصور انما لا يتصور
واجب ثم المستفاد من مقالة النظام والملاحظ ان مطابقا للاقتضاء وهو ما يثبت على الاستبعاد
مقتضا مطابقا للواقع ثم مقتضى الاقتضاء لا يخرج من كون ما اقتضاه ذلك الاقتضاء على مذهب النظام
مقتضى مذهب الملاحظ مع المطابقة ولو لم يكن مقتضى المظا بغيره ثم مقتضى الاقتضاء لا يخرج من كون
كان با على المذهبين كما سر على ما فهموا فاضل المذكور بعد وصدقنا الوصفين على مذهب النظام وان
الاقتضاء وبما هو الخبر في الخبر المذكور صدق وقت وكذا با في معركته ان يكون صدقا بالمشية الى
شخص وكذا بالمشية الى اخره كما هو معلوم ذلك بعد تبيين كلا سبيل ما سر ما لا وجه له الا ان يثبت
الاقتضاء في كلام النظام على الاقتضاء بالمطابق للواقع وهو مذهب من التزليم السابق ثم اعلم ان مقتضى
ذكر ان التزليم في هذا المسئلة لفظي ليس به كثير فالتزم وجهه اقتضا ذلك بان هذا المسئلة لفظية
لا اعتقادية اعلم الاصول كثيرة بل لا انتم شاع على ما لا يصلح على ما يثبت كلام الامام الا انما لا
ينبغي للفظين هذا الشخص كلامه ولو قد فاضل المذكور على كون المسئلة لغوية لا يوجب عدم
مطابقها لعلم الاصول كيف وضرورة تبيين الخبر في علم الاصول يتوقف على معرفة ما هو الخبر

منها كجمله من سائر الموضوعات ومنهم من قول المصنف ليس به كثير فالتزم ان يكون ناظرا الى ما ذكره
في توجيه كلامه في الاحتياط انظام قالوا لا يثبت التزليم المذكورة فانما كثيره والحوادث ان قول القائل ان
لما اعلم الاصول مقتضى احتياطه في موضوعه وحاصله ان هذا المسئلة من المسائل للفتوى انما هي لغوية لا اصولية
الاعتقادية لا يتوقف لمقتضى خبره بل على ما لا يقتضيه على جميع المقامات وحصول الخبر لصدقها بالمشية بانها
مع ان مقتضى الاصول لا يتوقف على خبر بل على مقتضى الخبر بل على مقتضى الخبر بل على مقتضى الخبر بل على مقتضى الخبر
وصلا ولما ثبت في كلام المصنف على ان مقتضى الخبر المذكور من مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
سواء لفظيا او على مقتضى خبره او اجازيا في الاسلام حق وتكذيبه انا غير صحيح كما هو ثابت ولا ينافي
بجود التزليم المذكور في لغة اهلنا في مقتضى خبره وليس مقتضى الاصول ان الله ولا كان عليه الحق
جميع الا لفظا لفظي مقتضى خبره انما يثبت على خبره فثبت مقتضى خبره والقر والمرفوع والكذب وهو
ذلك على مقتضى الاصول مقتضى خبره على الخبر مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
المبانيات اللفظية كحقيقة الامر والحق والافعال الملموسة والمقدمات المعروفة والمبانيات والذكورة المشية والحق
هذه وما جملهم من مثل لفظ الامر والحق والافعال الملموسة والمقدمات المعروفة والمبانيات والذكورة المشية والحق
في الاحتياط انما هو مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
مقتضى الخبر على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
بالمطابقة بين مقتضى الصدق والعمل بالعدم في الكذب بغير الواسطة بالضرورة وهو الخبر الذي لا يعلم
المطابقة كما مبني على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
بمعينه هو مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
لذلك في مقتضى خبره وان مقتضى خبره على مقتضى خبره ان التزليم في مقتضى الصدق والكذب بغير
في مقتضى خبره وان مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
وان مقتضى الخبر على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
اذ جمع ان مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
صحت ادلة الاخر فقلت في خبر التزليم على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
خبري بعد وجوب ذكر مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
طريقا استغارة والتشبيه وجوه براسه ومقتضى خبره ان مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
ان التزليم لفظي لا اعتقادي اعلم الاصول ان مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره
للحديث وهو مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره على مقتضى خبره

لدرجة قلة احواله والحق عدم العبرة بما يلحقه من العلم فانه كاسنان وهذا هو
 ثمة والمناظر بالمعنى اجماعا اذا لم يلزم بالثبوت والبرهان والحق في حق
 الاختلاف لا يتم بغير شق المناظر من هذا النوع الذي هو في الكثرة حذو كذا
 اجمع عبارة ولو على سبيل السهو والخطا سواء كانت الطولية او العرضية لم تكن بغير صورة القدر
 ان يتحقق التوازن في كل طرفة سواء علم خصمنا بالتوازن او لم يعلم من الطرف العلمية ولا يصحرا فليعلم
 الما لانه وعصره بعينه في الحس لعدم حصوله في الاربعين والاربعين الى كثر شهودنا واننا ولو في
 عشرة دقايق متتالية من سبيل لاننا انما اجزء والمحصل العلم بغيرهم وتكون عين لقولنا في كثر شهودنا
 من التوازن وكما اننا لا نعلم اننا نكون انما يحصل العلم بغيرهم وتكون عين لقولنا في كثر شهودنا
 فانه حيث لا بد من حصول العلم بغيرهم وتكون عين لقولنا في كثر شهودنا
 العلم باننا من سبيل التوازن في كل طرفة سواء علم خصمنا بالتوازن او لم يعلم من الطرف العلمية ولا يصحرا فليعلم
 البيان فلا يظن الكلام منه ويصان ان يكون اجزاء من خصوص ولو يجب انارة ولو انما البينة كافي
 نظاما لا يمتنع من جعله في وسعنا وان الشجاعة والسخاوة وان لم يكونا من الامور المخصوصة الا ان
 انما هما ولو انهما البينة بخصوصه ولا خلاف ان العلم العقلي هو الذي كانت كل اعظم من الطرفين
 او نظره في كثر شهودنا انما هو من الحس والصوره او الجواهر التي هي في الامور المخصوصة
 اهله وان كثر شهودنا ان العلم يحصل بغيرهم وتكون عين لقولنا في كثر شهودنا
 والحق نسبة التوازن في كل طرفة سواء علم خصمنا بالتوازن او لم يعلم من الطرف العلمية ولا يصحرا فليعلم
 بموازنة تلك العلوم وطريق استنباطها اجمالا ويعبر عنه ارباعا متساوية في العادة وقد يميل نظام
 منهم على الخطا في الاستنباط مثل تلك الدوائر وتخرج بعض المحققين باننا على وجه من
 به من المظلال الاولى والاولى على وجه من سبيل التوازن مدبر النظام ما يبين العلم العام من حيث
 وعدم توافقه على الخطا في ذلك بل معنى ان انما فهم وفشا لهم على قول واحد لا يفي شوازا وان
 افا العلم العام في صديقهم وعدم توافقه على الخطا في ذلك بل معنى ان انما فهم وفشا لهم على قول
 واحدا ليس شوازا وان افا العلم بخصمه والعرف بين الامرين بين وجه كل اصبغ مساعدا على
 المذكورة على ان هذا الشرط الاصل من وجهي الخصم في كثر شهودنا انما يكون متلفعا بخاصة
 ومما ان لا يكون السامع عالميا بالواقع من جهة قولنا وهذا لا يخفى بل اننا انما نعلم
 شوازا عندنا على بان الطريق لا يبين العلم للزوم حصول الماهل ويتكلم في اننا لو كانت الشاهد منه
 ومما ان لا يكون السامع قد سبق اليه شبهة او تقليد بوجه الى عدم التوافق بل بكون السيد

من كثر شهودنا
 العلم انما احضره باسلام الظاهر
 فانه في اربعين لقولنا

ودم بنة لك العرف بين المناظر المتوازنة ويجوز ان يلدان ولا خبا والمناظر كثر من سبيل التوازن
 بغيره منها السكون ورواية القول على علمنا على ما هو عليه من سبيل التوازن التي بغيره منها الامانة والخصم في ان هذا
 الشك في ان حصول العلم بالتوازن لا يتحقق ما نأخذ بان الاختلاف المذكور متوازن من كثر شهودنا
 متقنا هاهنا الكفار والحق الذين وان انكره ان كثر شوازا في عدم افا العلم منهم ولهذا نقول ان الحق
 هذا في علمنا ان لا يتحقق بغير شهودنا احد بعد حصوله من سبيل التوازن وهو في كثر شهودنا
 ان يكون بغيره من اهل بلدان مختلفة واجزاء من اهل بلدان لا يكونون من اهل دين واحد ما كان من
 الخصم على السبيل ما قد يقع في بعض احوالنا في القول باننا في حصول المصروف في الطريق ولعلنا في ذلك
 باننا في سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 الطريق في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 باننا في سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 فاعلم ان المناظر على سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 حاشا من السامع منهم وتارة في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 لبعض تلك الاجزاء ومن هذا الباب اننا في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 بالبيان فان بعضنا ان كان متوازنا بالخصوص ان كان متوازنا بالخصوص ان كان متوازنا بالخصوص
 بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 ان يقولوا في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 في التوازن على ما هو عليه من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 عندنا على اننا في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 لا يقيد العلم به في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 شوازا في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا
 في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا

في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا انما يكون بغيره من سبيل التوازن في كثر شهودنا

[illegible]

فوق الخط وعلما بأن الصنفين من
الاحتمال آخر ما رأيت وخصي عام لا ملوكه ولو أراد
صياغة ما من كل من العلم انما الله واحد

۱۸۴۵

[illegible]

في حوزة المصنفين
الشيخ محمد باقر

الظنية والرويا وظن وجوب الدليل والخرجة وما اشبه ذلك فالأصغر كذا كذا هذا ما اراد
 المؤلف هذه الامارات مصورة في كتاب والسنة الجزاء لطبيب والاشد صحة الاجماع
 المنقول والاشد ان الجزاء كاشف والشبه وما اشبه ذلك فانما يقطع بان الشارع لم يعتبر بعد
 الادلة القطعية وحدها بل في اخرى خارجة عن هذه الامارات ومثلها مطلقا في المعاني
 الاجماعية مضاعفة بعضها الى سائر الاباء والاجانب حتى ان القائلين بحجية مطلقا ان كجفت
 ما خرجوا من خارج نزع لا يتخللون في مقام الجواب عن هذه الامارات الجزاء وان لم يتبين
 قبلها وانما وجبت ان التزاع قد وقع في تعيين ما هو المعبر من هذه الامارات في نفسه وفي
 صوره الخارج عن علمنا بالسيب ولا طريق على اليه مع علمنا ايضا ان الخلاف بالعلم كانه
 اللزم الرجوع في ذلك الى ما سبقنا اخباره من هذه المدارك الاحكامية القديمة في نظر العقل
 ثم على المدارك المعلوم عدم احتمالها شرعا مع ما لا قرب منها في النظر على جزء من مقتضى
 ما من اجازنا القول في تعيين ما يعبر من تلك الطرق التي هي اول الامكام على الظن الذي
 على عدم حجية ذلك في ما من اجازنا القول في تعيين ما يعبر من تلك الطرق التي هي اول الامكام
 على الظن الذي على ما هو الاثر في كل واحد من تلك الطرق القطعية من
 الطرق الظنية الموجهة التي ذكرها فيجب العمل به وهو المطلوب واعلم ان العقل لا يتقبل بكون العلم
 طريقا الى اثبات الحكم الخاص للمصل ولا يتقبل بكونه غير طريقا اليه ولو وقع عند ذلك لا يعلم
 بتعريف الخلف مع هذا الحكم في الصواب المراهق فان العلم بالامانة لم يقطع باحتمالها باعتماد
 ظن بل يتصور عدم كونه العلم بطريقا في الظن ويحتمل الخلف ما لم يعلم حجية جزاء العلم ما علم
 سوى ما في وظاهره غير مطلقا عند ادعاء باب العلم الى الدليل مع حصوله وما لا عند ادعاء
 الخلف او يجوز في وجوب التخصيص فلا قلب من جهة حجية الظن او الجرح في ثبوت الخلف
 المظنون والمحقق والافاق يجب التخصيص بل لعدم تقوى العقل على اصل البرائة لا بعد التخصيص وعدم
 العلم على الدليل الجزئية اول الدليل السعي باحدنا فاحتمل على حجية طريقه مكان في مرتبة العلم
 فيقول العقل عليه ولو وقع كان يحصل العلم في تلك الواقعة وان دل على حجية عند هذا العلم
 الجزاء القول عليه لا عند هذا مقدم عليه العمل بالعلم وبياد الدليل السعي على ما قدمه مع ما علم
 مع تيسره ولما اذا استقر الجرح وعلم ايضا ان الخلف معبر به في العقل وجوب العمل بالظن الذي لا يثبت
 على عدم حجية الظن الاثر في العلم ما هو عند مرتبة ان لا يتوقف على عند الحرفين من المقتضى

انما العلم بالظن لا يثبت على الدليل السعي باحدنا فاحتمل على حجية طريقه مكان في مرتبة العلم
 فيقول العقل عليه ولو وقع كان يحصل العلم في تلك الواقعة وان دل على حجية عند هذا العلم
 الجزاء القول عليه لا عند هذا مقدم عليه العمل بالعلم وبياد الدليل السعي على ما قدمه مع ما علم
 مع تيسره ولما اذا استقر الجرح وعلم ايضا ان الخلف معبر به في العقل وجوب العمل بالظن الذي لا يثبت
 على عدم حجية الظن الاثر في العلم ما هو عند مرتبة ان لا يتوقف على عند الحرفين من المقتضى

الاجماع

خلافه لولا الدليل السعي على حجية الظن عند هذا العلم وما في مرتبة حجية باعتماد الدليل السعي
 خاصة دون الدليل العقل وان كان المؤيد باحدنا لم يعرف من توقف ولا لتجمل عدم المسح ولا
 يتوقف على الدليل السعي لا يتوقف على حجية الظن في مرتبة حجية غيره ولو فرض من مقام السعي عليه
 وبب في تقدم مرتبة حجية على مرتبة حجية الظن المستند الى كمال العقل ولما تقدم عليه فلا يثبت
 مرتبة ما مضى من الطرق عند سبب لا يقول على الاحتمال من الا بعد عند السابعة وعن حيث
 على امارات الشارع قد مر في حاشيتنا الى معرفة الاحكام اصولا ومن وجها ولو قيد استنادها الى العلم
 وما في مرتبة طريقا مخصوصا لم يجز لنا الصعود الى المرتبة الثانية لتزوا لاخذنا بقوله العقل طريقا
 الى معرفة الاحكام بل يجب علينا تفصيل تلك الطرق التي هي انما يجب الشارع اياها ومنها ما يعلم
 انما علم ما علم بالخصوص فاعلم ولو قيد ذلك ومع عند ذلك كما علم هو الثابت في حاشيتنا
 على الجرح الرجوع في التبين الى ما يتبين العقل من الجواب في تلك الامارات على ما مر في
 قديمنا ان طريقا الى معرفة الاحكام الجزاء القطعية انما في المرتبة الاولى والثانية وفي معرفة
 ذلك الطريق في المرتبة الثانية لتزوا في العلم انما ما اجبتا طريقا احكاما واحد ما لم يتبين
 في معرفة الاحكام على طرق ومدارك مخصوصة بطريقين على توجب ما علم اجماع ان كان الرجوع الى
 معرفة انما حاشيتنا تلك الطرق في عين ما هو المعبر بها على ان لا قطعية عند هذا كذا كتاب كابد
 الحق في الشك وغيره في طريقه في معرفة طرق الرجوع في المرتبة الاولى من المذهب المتقدم بحيث ان الاجماع
 في ثبات حاشيتنا على التاميز ولا في كتاب حاشيتنا انما في معرفة واحتمل ولا في الاجماع والمؤيد وجب علينا
 الرجوع في معرفة التاميز الى ما يتبين العقل من الجواب في تلك الامارات على ما علم حاشيتنا في ما يقرب اليها
 المتقدم ولا يثبت في ذلك على ما مر من مقام الاجماع وغيره عندنا على حجية جزاء الواحد في الجرح حيث ارسل في حاشيتنا
 يكون في حاشيتنا انما في المرتبة الاولى لان ساق هذا الدليل على الاخر من حيث ان ذلك لا يجري في مقام
 العلم لا في عينه من معرفة التاميز من تلك الادلة لا في حاشيتنا انما في معرفة واحتمل ولا في الاجماع والمؤيد وجب علينا
 لا بد من التاميز في العلم على ما علم حاشيتنا انما في معرفة واحتمل ولا في الاجماع والمؤيد وجب علينا
 باب العلم على ما علم حاشيتنا انما في معرفة واحتمل ولا في الاجماع والمؤيد وجب علينا
 ولما مر حيث القطع بقاء الخلف بالاحكام واضمح باب الظن الى العلم الواحد الذي من وجوه التاميز
 الادلة في المرتبة الثانية الخلف بالعلم بذلك الادلة من حيث الخصوص على ما من عليه من وجوب العمل بالظن
 في طريقها والجواب ان الادلة المخصوصة بعد نصب الشارع لها دليل من جملة الاحكام الواقع في تدبير الاحكام

تلك لعدم جهة القياس انما يفيد الحكم الظن والاداة القياس فان القول بان التخيير وان لم يرد الظن فالتخيير بعيدا
 واحكام مداراة مع ادلة القياس الظني فذلك بل يعمل بالوصول والفق احد الحكم بالتخيير ولو احراز العمل
 بما هو مقتضى القياس فليس من جهة انه مقتضاه بل انه احد طرق التخيير ان تلك الادلة لا توجب جزم الوجب
 ومن باب العقيد لم يوجب ذلك ان يكون جهة حصول النظر المعلى به خاصة بل الامم منه ومن القول انشا
 ضعي التزم المذكور ان يكون احتمالا ثالث بان كانا على طرفي التخيير ان كان الاحتمال الظاهر معلوم بالظن
 التزم على القياس لا من جهة حصوله وجوب النظر من القياس كان مقتضا للظن ولو كان هناك احتمالا آخر
 لا ياروق من عدم الاقوى مع ما وقع الشك في بقى على التخيير منها ولا يلتفت الى القياس على المقدور من كونه
 ما ثبت عدم جهة من جهة وجوده منزلة لعدم في عدم الاعتدال به واما الوجهان اللذان احاط بهما انما
 من الضعف اما الله لا يقدم ما يرد واما الثاني فلا مانع من قول ان قضية استناد باب العلم على كماله على
 واقعا وهذا يناقض القول بعدم جهة القياس المعين للظن وان بقى على جهة ظاهر كاشف في الوجه الثاني
 من الوجهين فلهذا من ان مقتضاه جهة لا دليل على عدم جهة من الظن الضمني الذي لا دليل على عدم جهة خاصة
 بحيث يفرق بين جهة لا يصير الظن الثاني فضعفه واضح لا من ان كان في مقابل الظن المنطوق الغير
 امارات اذ احراز متعارضة فلهذا القوة فضعفه واضح لا من ان كان في مقابل الظن الضمني الغير امارا
 واحكام متعارضة فلهذا القوة والضعف فان التزم التخيير من كماله الحكم بما وادى المرجع مع الرجوع
 وقد كان معنى الدليل العقل على خلافه وان اعتبر التخيير من مؤد القياس وادى تلك الامارات خاصة فضعفه
 ان الظن القياسي بعد ذلك الكمال على عدم اعتباره بقاى وجوده وعدمه وكيف يرجع مووجه على التزم
 الذي دل الامارة التصحيحة مع القياس فلا بد من التزام التخيير في بعض الادلة لعدم اعتباره معارضة
 الاقوى معها انك انما ترون من مؤد به بقوة فضعفه وذلك لان مقتضاه جهة كماله ما ثبت جهة
 بخصوص وجهاته اعز قضية واحدة كماله جهة الظن بعد استناد باب العلم والمنطق من التزم جهة
 من جهة الظن بعد استناد باب العلم وذلك لان طريقة استنادها قدما وحديثا جارية على ان الدليل على جهة
 كماله على كماله وكذا الله واما كيف يتصور فيه جهة كونهما اذ دليل على خلافه فضعفه ذلك من جهة
 في مظان كماله وعادى وياهم وهذا ان اريدنا التعليم باصالة عدم جهة الظن بعد استناد باب العلم
 فلا مانع من ان يعنى الظن ذلك كونهما شتر من جهة من الاجل مع مقتضاه مجموع الايات والروايات الدالة
 على عدم جواز القول على الظن مقتضى فان كان الاصل في كل ظن ان يكون جهة كان الاصل في كل ظن ان لا
 يكون جهة واما انهم يعنى المعاصر من ان الاظهار من جهة التخيير انما العمل على كماله اذ لم يرد على خلافه

اراد به قضائا كما هو الواقع فتوجه التبع البعدي كما يظهر من تفرعهم لتوسط قول جزم الواحد ان كان الضمير باقيا
 الظن لما كان ذلك في تلك التوسط والتحكم بعدم جواز العمل بها فاما على الاطلاق وجهها الظن وان الظن يرد
 مدارعا واضعف من ذلك فتعلمه لتفرعهم للبحث عن جهة جزم الواحد بالخصوص على ان العزيمات
 جهة جزمه استناد باب العلم والتخيير على عدم قيام دليل على عدم جهة بخصوص كالباب استنادا
 في ان استناد كماله ولعل انهم يباحثون العلم ما لا يباحث على ذلك على الضيق في الجواب على هذا فقم
 ان يفي الجوانب المذكورة على استناد جهة الظن معيد للعلم بها فتبين حصولها الظن بمقتضى من امارات
 لتعلق العلم والظن جلي في التيقن واما ان احكامه لم يبولوا على هذا الاصل في الاكتمال فان ثبت فلا
 ان يكون ذلك الحكم من العلم والطريقا العمل بها والتقدير في حضانة عدم التمكن من العلم فلا يكون محكما
 مساويا للحكم وهذا لا يخفى ما فيه ما يرد في الوجه الاول للظاهر عشر ما استدلل به العلم في التخيير
 معينة وهو ان جزم الواحد معيد للظن فتعلم يجب العلم به لزم ترجيح المرجح على الرجح وهو على الاطلاق
 ليس على تقدير عدم وجوب العلم بالظن بل لزم جوازنا لاخذ بالموضوع الذي هو العمل والرجح في الظن
 واحكاما وعلى الظن الذي هو العمل والرجح في الظن ترجيح المرجح على الرجح فمع الضرورة وذلك
 ان هذا الدليل بظاهره ظاهر انما لا يتصل به انما لا يتصل به انما لا يتصل به انما لا يتصل به انما لا يتصل به
 فكيف يمكن ان يكون الاستناد الظن في جزم واحد العمل بها على عدم مقتضاه الاجزاء فلهذا فضعفه
 الظن الى العلم من جهة من المقدمات المذكورة في الدليل المتقدم فترجح حصوله الى ان الحكم يكون مؤد
 الادلة واما الحكم ثابت بالضرورة وطريق العلم بها فضعفه كماله جهة الواحد فضعفه الحكم
 فضعفه لا يتصل بالكلية بغير المقدور ويجب التوجه على الظن المستفاد من جهة الواحد والادام ترجيح
 المرجح على الرجح وهو على الاطلاق فيكون المعاصرة بين الدليلين بغير المعاصرة في احدي المقدمات
 او لسان قريا الدليل المذكور على جهة الظن في الادلة النظام ولكن كان مزيا من الوجه الذي
 مررناه وان مررنا على جهة الظن في الاحكام المتحد عليه ما اوردناه على التزم الثاني فان عملنا
 كالتزم ترجيح المرجح في القول على الرجح منه فغير واما المسلم فترجح المرجح بمعنى الضعف على الرجح
 بمؤد من وليس المقدم من جهة الرجح ذلك لا يردى وجوب العمل بالظن مقتضى ما ذكره دليل شرعي لا يقتضيه
 القضية لا يقتضيه مع انه معلوم اننا رفقنا انما التزم المذكور في كبره فان الضرورة فاستدرك التزم
 المذكور بوجهان العلم بالظن والرجح من حيث كونهما على العمل بالظن المرجح من حيث كونهما
 على ما مر جوا واما التفرع بصورة معارضة الدليل الشرعي فضعفه بما مر من ان حكم العقل على ما مر

مراد السيد بالعلم الانساني عرفا وقدره واحكامه وما لا يقبل التدقيق عقلاني على اصطلاح مستحدث
 من عقلاء المعقول وديان اهل علم الشيخ من اجزاء الادب والاشعار ما يفي بالغرض العادي من تعقيب
 صحتها واستشهاد على ذلك ما يردنا اعترافا بقدر ما يستدلى بها هذا او سائر رجحان الانصاف
 سكونا فحكمة الى جنس وهذا منقول العلم العادي والشيخ باية تكلف اياه وتوجيه فاسد فان كلام
 الشيخ في مجيئه الاجزاء والخبر المعتبر للعلم فانه اخص بخبره مما من الغرائز المعتبر للعلم واخر وذكر الاجزاء
 المعتبر منها لغرض ايقاع اليقظة في مظهر هذا العلم بعد ان كان لا يلاحظ احد على تحججها بالانواع معقولنا
 في الظهور والشيخ كما لا يخفى ومن هنا يظهر ان مصنف ما ذكره من احكام حجب من انظر من الشيخ في الغرض السيد
 عليه السلام ان المصنفين من مجموع الغرائز انما ذكره السيد في كونه مقبولا في العلم لا في الغرض من حيث
 الخلق الى الشيخ ومن اجل ذلك ما ذكره المصنف من ان ما يستفاد من كلام الشيخ في جعل هذه الاجزاء والحق في
 عين الانبياء هو عقائد الاصحاب وبنظر مقلد غير وان كان انوار هذا العلم واستجوابه ان كلام المصنف في ذكره
 على ذلك ثم عوى افاده الخبر الواحد المعتبر للعلم في نفسه وانما جعلت المديونة والبيان ولكن مرجع كل واحد
 لا ينافي اذا استدعت الحواسط ومقتضاها ان كان الاجزاء من الطالب العبد مع ما ترى من ذكره الاخذ
 وبما اذا سباب الخط والاشتباه على ان وقفا في كثير من الروايات لا يتطابق الشيخ ظاهرها وكيف يتطابق
 بما يقع عليها ولو كانت جزءا من المعتبر في نفسه بعد العلم لولا الطريق على قبول قول الشاهد الواحد
 المعتبر في قول المحدث وحده اذ كان ثقة ومن يثبت السيد بانها اخص بما ذكره على ما في المجلدين
 من اصحابنا والاعمال في الواحد بعيد عن طعنهم فيقول عمر الدعوى وان الشيخ نظر الى ملكة الفطن او في
 من اعتدوا على طعنهم في اجابته على اهل علم الراعي ان الظن الى الفصل من جنس الواحد معارض بالظن الى اصل
 ان اصل البرائة في حق انوار الايمان فيكون يلزم والجواب ان الاصل في جرحه لا يبعد الظن في البرائة لا سيما
 اذا وردت معا لجزء معقول حجب على هذا يرجع ما قيل من ان الظن الى اصل من الاصل اصغف من الظن
 الحاصل من الخبر في اصل العلم فانه انما يثبت ما هو جرح واحد ونسأل الجمهور ويورد معارض اقوى
 من رونس من ردة القول به ثم اهل بالاصغاف مع وجوده لا نقول في الجواب ان جرح الخبر لا يمتنع
 في حصول الظن بل يرد ان كان وجه المعارض موهوما بعيدا كما هو محل الفرق السابق ان المصنف
 في ردة في اهل جرحه على اليقين حيث اضررت الصلوة لم يثبت فقال كل ذلك لا يمكن حتى اجزأوا
 به وقد لا يدل على عدم قبول قول الواحد والجواب ان الروايات المذكورة في الغرض المصنف عند من
 اشتهر السجود الشيخ على انهم في حق مظهر واحد لا شفا شرع النبوة في صحفنا ولو سلم فلا يرد

[illegible]

[illegible]

الى الاجنبية من المصنفين فكذلك بعض الحركات الخلقية فيها اختلاف يصيب انما لا نجد فيه الى الترتيب
 فاما كما في حقه من النقص او كذا الوعول المتعدد في حال الضيق مع علم بصره من بعضه
 الى الجلاء ورجا كان من هذا الباب الخلق القوي الغيا المعبر بها في حاله الانهيار وفيه المصنف
 الخلق في بعض الامور كذا لعظم علمه الى الماء المتنجس وغيره ولو فرض في هذا الصواب ان له المصنف
 عما هو كبره كان الحكم المذكور فيها اوضح وعندها لكانت الاسرار على وفرة بالمداد على بعض
 واحد من النقص على الاثر او كذا ومن حينها الى البلاغة في قول حكيم وعنده بالترتيب على بعضه الغيرة
 وفي هذا هو على الصفة ولم يخلو في الاثر او كذا على كل حال في بعضه وفي هذا هو على الصواب
 عبارة من الاثر او كذا لو كان من نوع واحد من انواع مختلفة في قول بل هو كذا وفيه على نوع واحد
 منها واما على ما في الابداء بالاصول من الترتيب لعل المراد منه ما في الذكر من بعض الابداء في الابداء
 ولما قيل في ذكره ورتبة المستوي فلا يخلو في الابداء في رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 الابداء في الترتيب كذا في بعضه من اوله الى اخره على ما هو في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات
 عن ما هو من المبدأ الى المبدأ في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 في الترتيب على ما هو في الترتيب في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 الترتيب والاصول في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 باختلاف الاسرار والاداءات في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 ودوامه في اوله وفي بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 واما المعرفة فلم ينفك في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 وما هو من المبدأ الى المبدأ في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 وبنهم منه الابداء في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 الفصل في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 ذلك قولنا في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 الانجاز من ان المعرفة اصل في الحقيقة وفي بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 معرفة في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 الحديث في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا
 في الابداء في بعضه من رتبة القادرات والاسقاطات وفيه على هذا

جاء

واما اذا لم يكن في حق الفقيه ولا المقلد في ذلك فاعبأ بهما خبر واضح وان كان الفقيه مراعيا لثاني ما حكى
عن المتقدمين من اعتقاد عباد الله في الاسلام مع عدم ظهور الفسق وعن الخلاف دعوى الاجماع فيسرى اليها
الحجة من صدالة المشهور ما كان ايام النبي صلى الله عليه وآله واول ايام الصحابة واول ايام التابعين واما ما هو في الحديث من
ابن عبد الله الفاضل ولو كان مشطرا لما اجمع اهل الاختصاص على تركه واحتج بهذا القول بجملة من الاجماع والحمد
للصحيح لا يروى عن ابن عبد الله ثم قال في شهره وانما اذا كانوا اربعة من المسلمين ليسوا بغيره وفيه
الزور والجزء شهادتهم الى ان قال ثم وعلى القول ان يجزئ شهادتهم الا ان يكونوا اربعة وعين بالفق وفي
حديثه عليه السلام من الصادق عليه السلام قال لو لم يبق في هذه الدنيا من اهل البيت الا ابي عبد الله ولا غيره
لانهم هم المصوون ومن سائر الخلق فمن لم يبق فيهم فليكن بركب الدنيا ولم يشهد عليه شاهدان ومن
العدالة والشرعية متبوعة وكان في نفسه من دنا الى الشهادتين الى هذا القول ولقد يات على
السامع فيشعر به ويصدق ذلك لا يحد بل يظلم الحكماء خصوصاً في المدن الكبيرة والها حتى انهم انما يسمون
والجواب النج من الاجماع والجمهور المذكورة ان سلك فانما يظلم بالمشية الى الصحابة والناصبين الذين
لا حرة فينا عليهم وادانهم والناصبين ما هو مشهود بها فتوى ورواية واقوى مستنداً واولاً
في حق الفقيه المذهب الحاشي على ما يدل عليه كلام الشيخ وموافقاً للاصل والاحتياط ولقد ذكر في
واشهدوا في دعوى عدل مكتمات الظواهر احباً وصفيته في شهادته في الشاهدين في ذلك على كونهم من المسلمين
بلا شبهة كونهم مستدين في امر الدين والاعتدال فيه انما يقتضي بالحق انظر على هذا الوجبات وبذلك المحرمات
لا يجوز عدم ظهور الفسق الا ان يحصل ذلك طريقاً شريعياً الى معرفته فيوجد المنع المشيئة ومعنوم الشهادته
يكن معتبراً في نفسه لكن قد يغيرها هذه المقام عليه كما في المقام ولا يها ومنه قوله في ما شهدوا وشهيد
من وجوه كرات المقلد على المقلد ولا في ذلك النظام الحكم لان كان شهودهم على حسن الظن المقتضى
الى الحاشية وكون الجليل والاستفاضة او متدين من علم عدل الشرا بحد الطرفين ولا بعد ان يكون
مراد اهل هذا القول لعدم ظهور الفسق عدم ظهوره بعد عاشرته في الجملة وما في محكمات وفي بعض كلام
الشيخ ما يبره اليه فيرجع اليه حسن الظن وهو القول الثالث في غير ما يمكن التفرقة بيننا في تعيين الصدوق
المعتبر من المعارضة الثالثة حسن الظن والقول به معتبر الى ان ما ذكره في المتن من انما انتم يريدون
حسن الظن ولا يظهر منه كثر بعدا الحسن من حال الاول المعاشرة معه قدرا فيستدبر في وصفه بحسن الظن صرفاً
وليس بما يظهر من عدم ظهور الفسق كما توهم لبعده عن هذا القول ولو جرحه الى القول الثالث وانما انتم
الكان واستندوا لهذا القول بما رواه في الحديث في المتن من ان ابن ابي عمير قال قلت لابي عبد الله

يروي عن ابي عبد الله الرجل من المسلمين حق بغير شبهة وعلم فقال ان يعرفه بالشر والنعمة وكنت البكر
والنبيج واليد واليد واليد واليد باحسان الكلب الذي اقره الله عليه عاباً ان يعرفه بالشر والنعمة وكنت البكر
القول الذي رواه عن الصادق عليه السلام في ذلك كذا ان يكون سائر الخلق حبيباً من غيرهم على ما
تعيين ما رواه ذلك عن الصادق عليه السلام ويوجب عليهم تركه واظهار هذا لشر اناس الى ان قال ثم
مواظبة على الصلوات الخمس وعدم مخالفتهم عن هذا المسلم الا من علم في ذلك حديق منيته ومجلم
فانما ما ياتنا من الاجماع مواظبة على الصلوة مع هذا لا وقتاً مصلاة فان ذلك يميز بيننا وبينه وهذا
بين المسلمين الى ان قال ثم بعد ان اكد على خصه بالمحاجة ومن اكرم جاءهم حرمته عيبه ونسب عدلهم
بغيره ورواه الشيخ ابيهم فكن جنداً في صحيح مع اختلافه في رواية الفقيه والقصود هذه الرواية في
المعروف ان هذا القول هو جنداً في صحيح مع اختلافه في رواية الفقيه والقصود هذه الرواية في
العرفت ذلك بعد على الاول قوله ان يعرفه بالشر والنعمة وكنت البكر واليد واليد واليد
بما رواه عن الصادق عليه السلام في ذلك كذا ان يكون سائر الخلق حبيباً من غيرهم على ما
تعيين ما رواه ذلك عن الصادق عليه السلام ويوجب عليهم تركه واظهار هذا لشر اناس الى ان قال ثم
مواظبة على الصلوات الخمس وعدم مخالفتهم عن هذا المسلم الا من علم في ذلك حديق منيته ومجلم
فانما ما ياتنا من الاجماع مواظبة على الصلوة مع هذا لا وقتاً مصلاة فان ذلك يميز بيننا وبينه وهذا
بين المسلمين الى ان قال ثم بعد ان اكد على خصه بالمحاجة ومن اكرم جاءهم حرمته عيبه ونسب عدلهم
بغيره ورواه الشيخ ابيهم فكن جنداً في صحيح مع اختلافه في رواية الفقيه والقصود هذه الرواية في
المعروف ان هذا القول هو جنداً في صحيح مع اختلافه في رواية الفقيه والقصود هذه الرواية في

انما كانت هذه الامور لا طريق اليها في بعض الاحيان لاختلاف الشاهد لا في الواجب عليه وفي حكم الماشقة
الوقوف على جملته من اجل انه واقعا لا يكتفي من غيرها المكلف وحسن الظن به وبتركه العدلين فان زار
وهو موضع وثاق وباشرة بين الناس خصوصاً بين العلماء والمحدثين ومما يمتنع معه معاملة العدل
والشكر بالبرهان والبرهان لا يرد فيه وان لم يبرح بتوحيده كما قصدت هيما ان اجاب على الطريقة
السابقة لكتفه من حسن الظن وبتركه العدل الواحد على الحشم وقيل بل يبرح الشك ويصح التراجع
الى ان تركه الراوي هل من باب الشهادة او من باب الرواية وبما هذا على نظرون الاجتهاد
فمن اعتبر بهذا التقدير جعل من القسم الاول ومن لم يعتبر بهذا التقدير جعل من احد القسمين الآخرين
ومن هذا يلزم ان الشهادة والعقوبة يعترضان بعدا شرهما في كونهما من طرق الخبر في ان الشهادة تنوقف
عليها على خبر الخبر وما في حكمه خلاف الرواية وهذا يوجب على جوارح الاصل فلا يثبت عليه ضرورة
ولا يثبت في البينة المشاهدة ومن في الشهادة فتوجد بعد ان تركها في نوع الخبر الخطي بان الخبر من ان كان
ما لا يقتضيه من هذا الرواية وان اقتضى من هذا الشهادة ثم قال ويقع اللبس بينهما في مواضع متعارفة
العدل من حيث ان الصوم لا يقتضيه من هذا الرواية ومن اخفاه هذا العلم بل يبرح الشك وهذا المترجم من
حبر ردة مما لا يخرج من حيث اجاب عن كلام معين ومنها المقوم والخاص والخاص من حيث
كونهم منصوبين لمطابقة المقوم والخاص من حيث ان اجابهم انهم يبرحون او يبرحون له ومنها
الخبر من هذا الركعات ولا اشواط من حيث اذا لم يبرح بقم هو كذا روايته من حيث انه الزام معين
ويستدل الخبر بالظاهرة والنجاسة من قول الوقت والقبلة قال ويمكن الفرق بين طهرته وطهرته
فيقول قد الاول لاستناده الى الاصل بخلاف الثاني ولو كان مكلفه فلا شك في القول ثم في الظاهر
في يقول قول الحق والحكم وعلى الثاني بانه قال من الله عز وجل عتقا لزيد قال وما يقول قوله
الوجه من الحديث من الاذن في دخول الدار ويحذر ذلك فليس يكون من باب الرواية لانه خاص
بل للضرورة المصلحة للقطع ولهذا قيل ان كان حبيباً ثم قال هذا القوله ولو قيل بان هذا الاوهم
ثالث خارج عن الشهادة والرواية كان مقبولا وليس اجابا ولهذا ليس في الدين الخبر لا هذا
ولا لا يبرح يقول قوله وحده هذا منكم او يبرح في يد وقول الوكيل بعت انا ووكيل وهذا ملكي اثنى
مختصا وبقره ما ذكره اجزا وجه من هذا قوله الرواية خبره منضاه الا انما يبرح بقم يكون المشاهدة
يقتضي المصلحة بخلافه من خبره منضاه الا انما يبرح بقم كونه خبره الفرق من ظاهره ولم يبرح في القول
نظرا لعدم مساجد مقام عليه من حيث كون الاجاز بالمد كذا في الشهادة بكونها اجازة معين

وهو لا يقابل الاول الا ان يكون قد اعتبر به ان الزام بغيره لا على وجه البين بغيره المصلحة في كل يوم
جرايتي مثل هذا الركعات ولا شواط الشبهة والمصلحة في كل يوم يحصل من كلامه ان عموم الخبر من كونها الركعات
خاص بالخبر وكون الخبر من حيث خاص من خبره الشهادة وهذا ظاهر في السنة والرواية بالمعنى المصطلح
اجازة من خصوص قول المصنوع او مقدم او متخير في كل يوم من وجه من جهات الرواية وانما يلحق هذا
الشهادة وامامنا ابو علي من المنع بالخبر ويدعي ذلك فانه قد يبرح ان الخبر من حيث خاص من خبره
ان لا يكون كونه رواية بالمعنى المصنوع بل دليل انه لا يثبت في بخبره شرعا باجازه هذا اذا اعتبر عموم
في نفس الخبر كانه والظاهر ان اعتبر بالشبهة الى ما يثبت عليه من الدوام فلا يبرح ان الشهادة يبرح
خبره المصلحة من كونه خبره من جهة احد من المحدثين ان الشهادة من جهة ربه وصلى الله واجازة
عن اليمين ذلك ويثبت على الرواية انما يكلف من حيث شئت الا انما يكلف من حيث شئت الشخصية
هذا المال الذي لا يبرح الشبهة لعدم الاشهاد ولا في توجيه الفرق بالعموم والخصوص وان يبرح
لكل الشرح ان ثبت اوله بالبرهان كان عام المورد من رواية وان كان خاص المورد فلهذا في الاستدلال ما مر
ان الحكم الشراعي لا يثبت في الاول خاص وهو كذا في الثاني والخاص من جهة عليه في الثاني
عام والخاص من جهة عليه ولعل هذا هو ركن الشهادة وان قصر كل من يبرح لكن يبرح على الرواية
الاجازة المختلفة بوضوح من حيث خاص من خبره من كونها من كذا رواية وجعل مثل اجازة من هذا
المورد وانما يبرح الخبر من حيث يبرح وانما في ذلك وعلى هذا الشهادة الاجازة بان هذا الامين وفي حكم ولا
يبرح ما اعتد به بعض المصنفين من ان المصلحة العامة من حيث خاصة او وعليه الوقت بالخصوص في
الخبر من من حيث المورد وان لم يبرح الشروع والاستدلال بالجمع في اقران الوقت عليه والخاص من هذا
لنظروا في ذلك لان الوقت من جهة من حيث الأصل في كل من يبرح على الموقوف عليه وخصوصية المورد
انما يقتضي بالتبعية الى مورد الموقوف ومن موقفا التبرع والموقوف عليه من سوا اجازة من جهة اجازة
او في اجازة من جهة ان يبرح الوقت بخلافه عن امر على وهو فعل خاص وان كان متعلقا او انما كان
بما يبرح من الرواية ومع ذلك يبقى الاشكال بانما اذا كانت الشهادة على الاصل الا ان يبرح من جهة الشهادة
عقولا وجعله من الشهادة على النسب فلا يبرح على هذا الوجه لان مورد هذا خاص وان يبرح على
الحكم ما عدا ثم انما ذكره الشهيد من ان كان الفرق بين طهرته وطهرته واضع الشوطان الاصل في الحكم
الاجازة كان الاصل في الحكم طهارة الطهارة منسوبة الاصل اليها قوله ثم لو كان الشيء معاهم الطهارة وبخبر
بانه خبره من حيث خبره من طهارة من جهة اجازة بل من جهة الاصل وعدم الاعتداد بغيره من

[illegible]

المجلد

المتضرر من عارها والعدل من حيث انما لا يقيد العلم بالحق واحباب بان ما دل على جوف شهادته العدل من دليل
 خارج عن جوفه من غير ان يكون له ولا محذور من غير ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير
 العلم بانما عارقه المتشكك نفس الامر من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير
 العلم بانما عارقه المتشكك نفس الامر من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير
 قد قام دليل على كونه غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق
 ما لم يكن كونه غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق
 كونه غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق
 كما ذكره المحقق من دليل برهانه الحكم العقل انما ثبت في الظاهر وما اطاع به بعض المتأخرين من ان العالم والافسان
 الغاصبين ليس ان مقابل عقولهم الصواب والعدل المتشكك في مقابل محمول العالم والعدل بانما عارقه المتشكك نفس الامر
 بالافسان وما يطبق على من على عدل من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير
 العلم ان الرضا في ذات المردية بانما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 والاشارة بانما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 لما لم يكن كونه غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق ولا غير متعلق بالحق
 على المخلوق انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 في ذلك الظن وانما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 يجوز انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 غير انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 ثم قال مع ان اشراط العلم بالعدل لا تفتقر الى العلم بالعدل ولا تفتقر الى العلم بالعدل ولا تفتقر الى العلم بالعدل
 فان اشراط العلم بالعدل لا تفتقر الى العلم بالعدل ولا تفتقر الى العلم بالعدل ولا تفتقر الى العلم بالعدل
 للعلم دون المخلوق كما لا يخفى وما حجتنا بتقريرها انما هي انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 الظن يتبين من علمه من انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 من انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 بان من عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر
 ويحكم بان الجارية على هذا الوجه من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير ان يكون له ولا محذور من غير
 الظن انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر ولا انما عارقه المتشكك نفس الامر

العلم

الحقوقي ولو كان يلحق بنفي الصداقة لا يرب في كونه متوقفا عندنا بأي معنى منها انهم يرون الصداقة تجري مع حسن الظن
او ان صلاهم منه بدنه بنفي الدليل المذكور لعدم الاعتماد بالاختلاف اما الثالث فانه يفتقر الى بيان العينة في كون
المعصية كبيرة او صغيرة من حيثها لانه اذا كانت العبرة في كون الفعل بمعصيته فبعدمه بين هبم كما اذا اعتقد ان
جائز انهم طريق شرعي لا يمكن حرمانه من معصية كونه اذا اعتقد الكبرية صغيرة عن طريق شرعي كاستحبة في
لان يبيح ذلك في ضعف رتبة المعصية ومن هنا قلنا ان اصل يتوهمنا يتبع مستند كونه وصفا بالفتوة والضعف
يقتضي مستند لان المناط في ذلك الحالت والفتوى وهو انما يتبع مستند ان اصل باصله ومضمونه دون الواقع
لعم الا انه يفتقر شيئا منها بطريق معتبر مع عدم كونه معصية يتبع الواقع على ان ذلك كانت كبرية حيث البكيرة
لاستقامت لعدم ما يقع ويكون ان يتوهمنا هذا مقوله يتم ويجوز بهينا وهو عندنا انه عظيم على بعض الوجوه
وكذا اذا جعل في الأصل في وجوبه لاسباب اذا كان للجهل في اصل الاعتقاد لا في تعيينه ولكن لما لم يفتقر
خبرهم باللبس بجهل او وجوب ما ليس بواجب سواء كان ذلك لخطا في الموضوع او في الحكم فانه يتبع مستند
لكونه المتعبد به بصحة او كبرية فان اعتدله كبرية فتج مقرر من ان اعتدله صغيرة فتج الا انه عليه معلوم
يتوهم شيئا منها على كل من ذلك والفتوى في هذا الوجه في جانب الموضوع دون الحكم على معصية منه
وكن ان جعل جاز في وجوبه لاسباب اذا كان للجهل في اصل الاعتقاد لا في التعيين كما لو كان في جانب
الحكم فبذلك الحكم يكون كبرية لا في الأصل في المعاصي فالحكم يكون متعديا حقيقة لاصلا لعدم حصول زيادة الظن
وعدم ثبوت حكم الكبرية في حقه وقد يتوهم هذا بان استحقاب الهداية من ذلك حيث يتقدم بثبوته
كان ان الاول قد يتوهم بان استحقاب هداه من ذلك حيث يتقدم عدمه في المعصية بالاعتدال بالاعتدال
الاستحقاقين انهم وهذا الاستحقاق لانه جاز على تقدير الجهل بالاعتقاد ايضا ثم ان كان ما مرناه
موضع وفاء او علم سواء فتنه من هذا في الحال والجهل والاشارة الى منع على ما سارحت من اكتفى بالاطلاق
في التعبد دون يلحق بان لم يفتقر به في الملح كان تعلقه بالخارج في الملح لوقوع الخلاف في اسبابه
وجوابه ما اذا لم يفتقر بالتعبد الى الخلاف ووقع في اسبابه بفتح في الملح وانما بانها لا يخلل وقد
عرفت بيانها او عدناه في حقها المذهب المختار واجتبه من حسن الاسرار واللبس كثيرا ما يقع في الهداية
كثرة الشبهة فيها خلافا للملح والجراب بان ذكر الاسباب لا يوجب وقع اللبس وحدها الى الملح كما لا يخفى
مع ان اللبس قد يقع في الملح اجتنابا بغير عدم بولي الاطلاق منه بفتح والخلاص عن الكل واحد وهو اصل
عدم حصول اللباس ومجربا لانه لا يفتقر الى حقيقة الاعتدال على ما صرا الى بان من دون تعبد ان هذا اذا
لم يكن معنى الاستحقاق وان لم يكن منهم اصل للثبوت واجتبه عليه انما لا يفتقر الى هذا ما يقول

غير العالم بالاسباب لا يقتضي مع الشك في العالم والجهل بان من هذا العالم لا يفتقر من انما ما المصيرة ان مع
لا يفتقر على الشك في العالم ولا يفتقر على وضوح العالم الا ان يرد بالجهل في الملح في الملح بفتح
القول الثاني وقد ذكر في مقابل او غير او شرا هذا العلم بان ذلك بعد العلم بالاعتدال في الملح بان لا يفتقر
ان يفتقر على التعبد الى ما في هذا العلم انما هو الملح على وجهه لعمه بفتح فيهم شيئا ما لا يقول به احد
فان لم يفتقر يكون الملح والملاحة من دون في حق الواقع من هل صفا بطريق لعمه بفتح من دون الملح
فاحل الجزية فيها صفة لم يرد على الملح ان يجوز بكون الملح والملاحة من دون في صفا لا يفتقر من دون
الاستحقاق لانه يستند بانما لا يفتقر الى الاستحقاق لانه يستند او يفتقر بفتح في الملح لانه يستند في الملح
للأول ولا يخص من الاسباب وكونه في غير الملح على ما ذهب اليه انما هو الملح والملاحة من دون
يقدم الملح من دون في الملح في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
واجب الجرح الى الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
لعمه في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
الافتقار في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
على الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
ولا يرب ان قول من يدعي الاطلاق موقف على حجة من يدعي عدم الاطلاق نعم قد يقال في ذلك انما هو
الحركة المتعبد بها للملكة لما ذكره من كون بعد الاطلاق على الملح من دون في الملح من دون في الملح
خلاف انما ذكرناه في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
ثم ان هذا التعبد في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
الفتون الاعتقاد في هذا التعبد في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
على الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
مدى فتعبد في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
هناك ما يستلزم يكون هو الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
لما قيل على قوله من كونه من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
منها الخسيسة والفتوى بان هذا هو الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
او انما الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح
مقابلها كانت قد يفتقر في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح من دون في الملح

منه فكلما كان يكون من مذهبنا المذهب واما كان الخارج من عدمه سؤالا في حمله على غيره
بهم يعرفون شوق الملوك للاروى من قولهم غير يكونه اما ما جاء في النص لا وصات او
تعدا من الشقات فان الظاهر من هذه الكلمة الاطلاق ذلك كما نص عليه جماعة وهو الظاهر في
الاخرين على ان المذهبين على خلافه والموجب في استقامتهم من اطلاق التوفيق كون المذهب اما حيا
اما وقد تم على مذهبهم ولو طريق الاستنباط من جهة وعكسها وطاويها واشتهر انهم
عدم اخرجها لبايانات من مذهب الموفق او كونه الظاهر من اطلاق التوفيق لكل على العز والكامل
او التوفيق على الظاهر في حق المسلم لا سيما انما ثبت وثاقه وكان الكلام في المذهب السكون عن
مذهبهم لان الدلالة انما كانت قوة وعصفا باسلاف طريق المذهب ولو كان التوفيق او المذهب
في كلامه جزا لامي ففرضه او جوبه لا اولين ظهوره في مذهبنا في المذهب وفيه المذهب
الاخر كونه اما حيا وفيه ضعف ولا يفرق في ذلك انهم كثيرا ما يرفقون التوفيق ثم يثبتون في بعض
المذاهب الفاسد كما فعلوا ذلك في جماعة من المذاهب والحق في ذلك سبيل الفرض
على اطلاقه خلاص الفاسد من هنا فجميع القاصدين من توفيق حتى ويخرجوا على ما من غير الامانة
كانوا وافر من حصن فان التوفيق على توفيقه والشخص يخرج يانه من المذهب ولا يخرج من سلا
المذهب ولا يصح تقديم النص لان يزوج القائل بالانبياء فلا يجد في جميع ذلك فانه التوفيق
على توفيق الشيخ هذا كما ان اطلاق التوفيق وانما مذهب كقولهم في الحديث فيكون ان يكون التوفيق
فرضه على زادة غير الاحكام في الحديث وبيان خروجه في كل باب ولا بد على التوفيق على
ولا على كونه اما حيا ونقل عن الاكثر ان قوله بانه بعد التوفيق وهو غير واضح وفي حكم توفيق
مذهبنا المذهب المذهب على حيا حيا لا يكون من مذهب الايمان ولا يتعد احد من اصحاب
الاجماع ان كان من مذهبنا يكون جميع وعلمه موافق كما هو المذهب في كتب الملازمة
مذهبنا ومن مذهبنا التوفيق على مذهبنا بين المذهبين وهذا لا بد من جميع المذهبين
المذهبين في رواية في كتاب الكافي والعقبة في رواية في كتابنا المذهب في مذهبنا في مذهبنا
الرواية في مذهبنا في كتابنا المذهب كما هو المذهب في رواية التوفيق في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
من لا يقول في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
وعلى على ذلك في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
يعجز الرجال القاطنون ما يدل على التوفيق ايضا او قولنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا

فان من المذهبنا مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
احقنا صرحوا به في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
على بعض الاماكن على مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
بطل على بعض الاماكن على مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
والاظهار في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
يكون المفضل عليه في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
يكون المفضل عليه في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
سعد واما ما في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
عندنا لا يفرق على مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
تطلى الى الدنيا المذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
وقد صرحنا به في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
وهو مذهبنا لان احقنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
ترجمنا على مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
للذين في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
لذلك من مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
في المذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
ما في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
المطوية في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
في المذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
جزا من مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
فان لا بأس من مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
نقولنا لا لا على مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
جعله في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
ولم نقف على مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا
لشيخنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا في مذهبنا

المعين المحقق كونه ذلك المعدل المسمى بالحق من علمنا الجواز كونه المادة هي شاعها عن
كونه المعدل المعين فالاشكال المذكور لو نظر في الاول نظر في الثاني ايقنا فبذلك ان لا يصح
التعديل على تعديل اصله ولو امكن في الثاني بالتعديل طريقا الى استعمال خروج المعدل فبذلك
من علم الجواز لا يصح عدمه فانهم في الاول ايقنا طريقا الى استعمال خروج المعدل اجمالا من علم
عدمه فبذلك لو قلنا ومع الايهام لا يؤمن اذ قد ورد بان اذ عدم حصول القطع به فبذلك
مع التيقن بالخالف لا يصح عدم القول فيه ايقنا وان اذ عدم حصول القطع بصدق التعديل مع الايهام
فبذلك لان الغالب سلامة التعديل عن الخلل المكافؤ وهو وجوب النقص بصدق التعديل مع ايقنا
فانما يصح على ما يقتضيه ان هذا البيان لا يستقيم منه من حيث ان الاحتياط على تعديل المعدل عند
من باب الشهادة ولهذا اعتبار الشهادة فيه وتعيينه لبيدته لا يدخل في الظن بيقنا والاول وبالمجمل
انه لا يصح من باب الجواز انما يجب عليه النص مع ايكانه وتعيينه الاطلاق على المخالفين لا يتم مع بعض
ان لم يثبت في مخالفة الارادة التي وجدها لا يبعد عنها احتمال وجودها ولا مخالفتها في المحقق
بالعلم بعد النقص عن النقص وعدم الوقوف على ايقنا وكذا الحال في سائر الاول في الظن وقد
ذكرنا ان الاحتياط على التعديل هنا انما يصح مع النص وعدم التوجه على المخالفين اذ مع تعدد
اقره في هذا ما علم ان بعض الاصحاب يعقون الاجازة بصدقها او نفيها اجمالا من هذا
البيان فلا يصح التعديل عليه مع ايكانه المخرج والاستدلال ومخرج صديق الحال او عدم كتاب
يستعمل به الحال ويستعمل على ما ذكرنا في قول الراوي حديثي صالح او واقفي فبذلك لا يبعد بوجه
او بعد تعديل او حكم العقوب بضعف الرواية فان الكلام في ذلك كله كلامنا فيما مر فبذلك واعلم ايقنا
ان لا يكفي في قبول الرواية قول المعدل او العدلين حديثا مع ايقنا لان محذور من الاصحاب
لا يوجب الاحتياط على روايته وكذا الوقت الذي يوجب الاحتياط به من المحقق اذ مع اشتراط
المعدلين في الراوي وقوله بان التزكية من باب الشهادة موقوف بين العدلين فبذلك بالبيان والاول
في تعديل الراوي اذ اذ اريد بها كونه ايجابا لان ايقنا بهذه الشهادة بان اهل الانذار لم يعلم
منها لثبوت المانع من القبول ومنه من التاخير لا مكان ان يريد بها كونه من الزيادة او اهل
العلم ووجد مستوطنة حتى على المسامحة اذ قال المعدل حديثي فلان او قال فلان او فلان
من فلان وامكن روايته منه بدون واسطة فبذلك عدم واسطة فان كان قد روى عنه بواسطته
وان ايسر وكذا لو اسطر به كونه من جعل اذ مع بعض اصحابنا في قبوله وهذه اقوال
قالها القبول انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة كما بين ابي هريرة على ما ذكره بعض على ان

حلي بعدا تحت المعدادات ان احد قائله روى عنه وهو المختار من النسخ القبول انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة
ولا يشترط ان لا يكون له من غير من السابقين المصنفين ومن المحقق انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة
لما على عدم القبول في الراوي انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
فليس له روى عن غيره بل لا يصح من غير من السابقين المصنفين ومن المحقق انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة
التعديل فانما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
في الجواز وما على القبول اذ اصرحت انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
وما يقتضيه التعديل عليه والجمهور من العامة على المخاصية وانما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة
العدم التعديل على تعديل الراوي من الجواز المتقدم والجمهور على نفيها انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة
ذلك التعديل لا يورثه حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا
تتبع للمال كما تقدم على انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
غيره وان لم يكن من جهة المعدل ليعتد به ولا يرب ان ذلك يبين بطلان ما روى عنه وهو لا يقدح في الظن
لما لا يبعد عن هذا انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
ان لا يبعد عن هذا انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
حالا لا احتياط على هذا الظن في المخرج او لم يورثه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا
لا يوجب روى عن الثقة لا يوجب الاحتياط على الراوي حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا
كان من غير جهة التعديل فالكلام غير ما كان من جهة اخرى فبذلك لا يبعد بوجه
واجبا الى معرفة ايقنا في ذلك ايضا لعل في حضا تخبره ولا يوجب علينا العلم بغيره ولا يورثه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا
المحققين على حكاية من المعاصرين ولا يكتفي بضعف الرواية فان الكلام في ذلك كله كلامنا فيما مر فبذلك واعلم ايقنا
على ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
ان تعديل الراوي مستلزم لسلامة المخرج فيتعذر القبول هنا وان احتياها المانع في البحث المستلزم لسلامة المخرج
مرفوعه ببيت وقوله انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
الا عن ثقة بغيره بل لا يصح من غير من السابقين المصنفين ومن المحقق انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة
كلامه لا يوجب حضا انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
والجمهور على الاحتياط لا يشترط انما يعرف ان الراوي لا يرسل الا عن ثقة ان المعدل كما روى عن الثقة فبذلك
فالكلام الثالث ان حضا كونه المعدل من الراوي لا يورثه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا حتى لا يدخل في مرفوعه شيئا
كانت تدل على الجواز المانع عن حضا كونه التعديل بل هو لهم مشركا بغيره من النظر في طريقة الرواة

من استجاب له الحكم الشرعي توقف على صدق الخطاب ولا يكون من غير ترتيب التوب والنجاة
أما أوله فأنه من استجاب له الحكم الشرعي بالترتيب إلى ذلك العمل كما لا يخفى على من كان له امر من غير ما
بالخطأ وولدت ولهذا يفرق استجابة أكثر من الامتثال بالاجابة والملازمة بالترتيب عليها من الاجابة والنجاة
وأما الثاني فأنه من استجاب له الحكم الشرعي بالترتيب إلى ذلك العمل كما لا يخفى على من كان له امر من غير ما
بالخطأ وولدت ولهذا يفرق استجابة أكثر من الامتثال بالاجابة والملازمة بالترتيب عليها من الاجابة والنجاة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة

انما من التوبة في ذنبه فأنه قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة
فإن قلت قد ورد في بعض النسخ من التوبة ما يتعلق ما صدر من الذم انما يتبع ذلك واجبة بانه قد حرم
حيثما كان ذلك على انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة من اعظم التوبات على ان لا يرد
ومع ذلك قد ورد في بعض النسخ من ذلك قلت في بعض النسخ من ذلك انما لم يكن جاز ترتيب هذه الامور الثلاثة

[illegible][illegible]

[illegible]

الثاني من انما لو كانت معدومة كانت اولها من كونها موجودة وكذا الحال في كل شيء لا بد من الخلق
 بالامر لان الخلق بالشيء الى الخلق لا يخرج عن كونها موجودة عند اول من علم الحكم بالاختيارية
 عند الشيء الى الخلق لا يخرج عن كونها موجودة عند اول من علم الحكم بالاختيارية
 فان قيل ان المؤمن من حيث علمه انه موجودا واما ما به وكذا انما به لا ريب في ان المؤمن من حيث علمه
 ما يستدل به من القول باحراز الصبر على المشقة وتحميل ما هو على هذه وجبا بعدئذ تلك في حقه وفيه
 من ذلك ما يجوز ان يحفظه الله الرحمن لا يوجد في الحق في الحق في هذا العلم انهم قد علموا ان الخلق المذكور
 على تقدير صحتها لا ريب في انما به لانه لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 لانه لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 لما من ان الفعل العبادي لا يوجد في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 هذا المعنى لان معناه انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 ثبوت الصبر والتقصير وقد عرفت انهم لا يفتنون في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 لما انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 بالانسان كس الايمان ومن هذا الباب حسن الخلق بالانسان لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 بالخلق بالانسان كس الايمان ومن هذا الباب حسن الخلق بالانسان لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 ما لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 ثانيا الى هذا انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 في المقام وبه انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 حقيقة وانما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 ولو يجب الخارج ولهذا اوردوا عليهم بما سلكوا به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 منهم انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 لهم ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 بما لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 الحسن والخلق من انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 من الدواعي لانه لا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به
 الحسد بكونه على وجهه انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به ولا ريب في انما به

الاولى بان يثبت الصدق وقبح الكذب عند بالوجه والاعتبار في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
واما الثاني فباعتبار الحقيقة في نفسه لا باعتبار اعتبارها في نفسها وذلك لان الحقيقة اذا اعتبرت في نفسها لا تعتبر
والحقيقة باعتبار الحقيقة في نفسها لا باعتبار اعتبارها في نفسها وذلك لان الحقيقة اذا اعتبرت في نفسها لا تعتبر
من اجتناب المتناقضين ولا الاختلاف المتضاد اجتناب المتناقضين والاعتبار بالاعتبار والاعتبار بالاعتبار
لنكون الحسن بالمركب يقتضي بطلان اجزاء ذلك من المركب وبطلان ذلك يقتضي بطلان المركب اذ هو بطلان
لنكون اجتناب المتناقضين في الحسن كما لا بد من ذلك في ذلك من المتعلق الاستغناء وجزءه مع انه احد المتعلقين
هنا على انه لا بد من العمل فلا بد من اشتراط الشيء في العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
وعلى وجهين على المسئلة الاولى مسئلة التكيف بالوجه وهذا اختلاف من اجتناب المتناقضين بين منع المتناقضين
وغيره في سنن الاول ودون الثاني واختاره في ظاهره وفي اجزاء المتعلقين بين ما اذا استند الاستدلال الى اجزاء
الكلف وجزءه في ذلك الاول ودون الثاني واختاره في ظاهره من اجتناب المتناقضين في العمل في هذا المقام
الاولى ما اذا لم يستند الاستدلال الى اجزاء المتعلقين في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
الاستدلال الى اجزاء المتعلقين في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
الاجتناب كما لو لم يستند الاستدلال الى اجزاء المتعلقين في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
به غير ثبوت الاصل المتعلق من الحسن والوجه المتعلقين فان العقل لا يحد من طلب الحاصل وانفصلت عنه
ويعبرون فاعلموا بالاعتبار والاعتبار بالاعتبار في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
واضح حجة القائلين بجواز التكيف بالوجه في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
وانه قد علم بكثرة وجهه في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
مما جاء به البرهان لا بد من وجهه عليه الا بانك بانه لا بد من وجهه في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
بأنه من الاصل المتعلق في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
بمعنى عدمه وهما به في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
فلا بد ان يكون بطلان ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
استحقاق التكاليف المتعلقين في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
تلكها من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول
اخفى عنه هذا الخبر على كل حال بالاجابات جميع متعلقاتها بالاجابات على ذلك
او كل حال بالاجابات في ذلك من العمل في هذا المقام فيجاء الاول على وجهين الاول

3

على وجه التحديد بالحق وهو يقولون ويقررون على حكاية منهم وعلى ذلك فبطلانهم من قولهم ان لا يكون
 لنفسها الاوصاف وان لا يتلقاه نفسا الا بالاعتناء بذلك واما من الرابع فما ذكرناه من ان كل ما يقع القاطع على وجه
 في وجه الشيء الذي لا يغيره في وجهه من جهة واحدة في جهة واحدة ما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة فان
 الشيء الذي من استواءه حصل في وجهه على وجهه من جهة واحدة في جهة واحدة ما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 ثم اردوا على ذلك ان من يتفرق لاعتناء الانسان بالشيء في كل وجه من جهته لا يمكن ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 لان العمل بصفة الشيء في وجهه على وجهه من جهة واحدة في جهة واحدة ما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 وبان الشيء هو نفسه من حيث لا يتعدا الذي لا يمكن من ذلك ان كان نفسه من حيث لا يتعدا لاسماءه ووقوع
 ذلك على ما حققه بعضهم هو ان الشيء ما ينبغي ان يحصل له صورة في العقل كان يتصور شيئا اخر على وجه
 او اعتبار من العبد من نفسه على سبيل التشبيه بان لا يلاحظ من الخلقين كالوحدانية والعلوية والحقانية
 ثم يرقى مثل هذا الوصف لا يمكن حصوله منها على سبيل التقدير بان عقولنا لا يمكن ان يوجد مفهوم حقيقي
 السواد واليا من هذا ولا يفتقر الى جهة واحدة او ربما لا تصور العقل الذات استحقاقا لخصه من جهة واحدة
 تتم كونه من جهة واحدة على ان كان حصول صورة المطلوب في العقل لا ينافي ما يتفق على ان حصول صورة في العقل
 وان ربما لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون في وجهه من جهة واحدة ما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 في وجهه من جهة واحدة في العقل لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 الكلية في العقل لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 كالعلم بالذات وان كان من ان السابغ لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 ان السابغ من جهة واحدة لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 الموجهة من جهة واحدة لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 الايجاب بالنسبة اليه تعقلا او مقدر ووجه ذلك الى ان السابغ لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 بحسب الطاعة التي لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 بتوسط شيئين فانه ينبغي ان يكون ما يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 وليس المراد ان السابغ من جهة واحدة لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 السابغ انما هو النسبة الحكيمة الى الايجاب وهي ما يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 فلو ان السابغ لم يكن عليه ما يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة
 عليه ولا يوجب هذا ان السابغ لا يتعدا لخصه من جهة واحدة في العقل كما ينبغي ان يكون قد وقع في جهة واحدة

يصور في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ان كان قطبا فلا معنى لغيره في هذا ان اعتبر الجوز في النظر الى فعل المدرك كما هو في الاول
 فلا ريب في ان كل واحد من الحكم او مظهره لا يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 فالحق عندنا في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 حيزه ومقتضاه وانما يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 من جملته في الكيفية فمقتضى حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 جهة اخرى في نفس الكيفية هذا اذا ريد ما يلائم من اوجهه في المقام الاول
 ان كان في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 اشياء بالبحث وربما يظهر من بعض المحققين موافقة لما في المنهج في المقام الثاني ان يكون
 للملائمة في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ان لا يكون حسن الكيفية الا بكونه في ان الضرورة فاحتمل حينئذ ان لا يكون له في المقام الاول
 انما هو علمه في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 على حسن الفعل في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 وان لم يكن في حسن الفعل في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 فالمصلحة في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 جهة اخرى في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 لما افاده الثاني ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 على طلبه من حيث الامتنان حكم حسن طلبه من حيث الامتنان ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 على الدليل المذكور في القواعد اما الاول فلا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 والكيفية فان حصل المشتاق من حيث كونها في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 في مقام حسن فعله في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 بل يرجع على جهة اخرى في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 الوجه في ما يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 مقتضى واحد من ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 الكيفية وليس في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول

عن الظاهر ان في المقام الاول
 ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول

الكيفية انما تكون من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 وما يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 للعلم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 الحسن الثالث في حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 حاله عندنا في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 اليائس على الكيفية ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 بذلك الكيفية في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ومجرد موافقة على مقول المصنفين في موافقة الامر لا على وجوده والامر طلبه
 حصوله على ما يجب في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ان يكون في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 يتم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 الاثبات في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 في وقت ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 مقتضى ما في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ويجب بطلان الملائمة وانما الثاني فلا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 وليس في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ثم انما يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 على التقديرين فيكون هاترا الاطمان في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 امتحان ولذا ما قيل في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 ثم في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 كون ما يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 معقولة في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 المقام المقصود من الامتنان ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 على وجه الترتيب في المقام الاول ان لا يلائم من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول
 بالذات فيستحق من حسن الفعل او يوجب من حيث ان يكون له في المقام الاول

من الملائكة الظاهرة من دون العرافة من ان العلم بالحق هو عند مناهم من العلم بالحق
الاخبار الواردة في باب العقل والعلل فانما يدل على ان العقل هو ما يثبت به وعلى ان العقل
ما يثبت به العقلان وذلك كله دليل على حقيقة مدركاته والبرهان ان المعنى من ذلك الاخبار ان التو
ما لعقاب لا يفتقنا شيئا من العقل وهو ما لا كلام فيه وانما ان العقل يشغل ما يدركه الاحكام الشرعية
اما ان الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع مستترة فما لا اشكال في ذلك الاخبار بذلك كما لا يخفى مستدبر
لجميع المذكورين الملازمة انهم يوجبون الا وله قوله نعم وما كنا معذرين حتى يثبت ذلك فانما يدل على في
التعذيب بقل البينة فلا يوجب بدو عقابها ولا حرمته والبرهان اما اولها ان في التعذيب لا يفتق
نفي الاستحقاق ولا يفتق الوجوب ولم قد انما هو استحقاق العقاب لا هو حرمته ولا حرمته ولا حرمته
عليه بوجهين الاول ان العلم الشرعي هو ما يوجب الحكم العقاب على تركه ولا يفتق من اخباره نعم
بالعلم وبما ينبغي من جعله في الخارج لما عرفت من ان الكلام هنا في الوجوب للعلم الشرعي بين
ما ينبغي من العقاب انما هو استحقاق العقاب لا هو حرمته ولا حرمته ولا حرمته ولا حرمته ولا حرمته
مبنى الاستدلال بذلك الا انما يقال الى اخره هذا المعنى هنا نفسا من الاشكال المذكور ونفسا
من جعل العقاب الذي ذكره مستقويا بالعلم الشرعي وروا لوجه بالعموم في الخبرين من عدم العقاب
مع انه لا خلاف في منع العلم قطعا ان ان الوجوب الشرعي ما يوجب فعله التوابع من حيث انه طاعة
وتركها لعقاب مع انه داخل في منع العلم قطعا ان ان الوجوب الشرعي ما يوجب فعله التوابع
من حيث انه طاعة وتركها لعقاب من حيث انه معصية وعلى مناسك العلم الشرعي واجبا وقرين
التعذيب يوجب البينة للعقل فلا يفتق هنا طاعة ولا معصية ولا يفتق وجوب ولا حرمته والبرهان
عنه في ما رواه ان اريد ان الوجوب الشرعي هو طاعة ما يوجب ترك العقاب على التوابع وعلى العقل
او يفتق تركه عليه ف في كل ما رواه ان اريد ان الوجوب الشرعي هو طاعة ما يوجب ترك العقاب على التوابع وعلى العقل
على غيره او يوجب الاباح كما عرفت في الصفات فاستحقاق العقاب من حيث انها طاعة ولا معصية
لا ينافي عدم وقوعها باخباره نعم فتصاير على عقابه وانما ثابته انما هي طاعة ولا معصية الا انما هي طاعة
مبنى البينة وهو لا ينافي وفيه ما لا ينافي انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
الى هذا لا يمنع الا من ثابته انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
من الاحكام انهم يتصلوا وصول العقل في اجرام لا مستفاد ما دل على انهم وافقه الا انما هي طاعة ولا معصية
عندها فلا يفتق في التعذيب بالتبينة انهم غايه ما في الباب ان يدل على نفي التعذيب في حق من

منه

يقتضي حقيقة البينة كما هو الصواب الاول على من ذهب الى ان ذلك لا يدل على نفي تعذيب العقل بالتبينة
البرهان ان يكون حقيقا ما عرفت من الاستدلال بين من الاحكام ما على من ذهب اليه الخاصة من عدم
حضوره وان البينة هي من ان يكون الحرام ان التعذيب انما كانت بعد البينة وانما هي طاعة ولا معصية
ليانتم من الاستحقاق نعم وما هي من العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
الا ان من يفتق من الظواهر ما يفتق من ان لا يفتق من العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
لا يفتق من العقل وانما العقل يفتق من العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
بالبيان في الظواهر ما يفتق من هذا الفرق بين الظواهر ما استبعد ذلك من حيث ان الاستحقاق في جوار
التبينة بالاحكام انما هو العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
بما يفتق من العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
في افعال ولا عرفت ان يكون مثل ذلك من العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
المعروف لاجل الاحكام والعرفه والبرهان انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
كاشف من حدو البيان من المصوم بطريق القول او الفعل او التوابع من الاستحقاق
الى احد هذه الاسرار فانا العقل كاشف من بيان حرمته في الجمله ولو لا وجهه لاجل العلم الشرعي
الاحكام من دون هذا لا يفتق من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي
حاشا انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
للمعنى من البيان بالحق فلهذا الاخبار وهذا لا يفتق من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي
العقل وانما ثابته انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
فتبناه في العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
سبغ المعاني من اصل الخبر انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
ما ذكرناه من ان العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
العقاب او يفتق من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي كاشف من العلم الشرعي
والباطن كما عرفت من ان العلم المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
الرسول وهذا البرهان مستقيم على طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية انما هي طاعة ولا معصية
واضافه ان اظهرا ما يفتق من العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق
ولهذا مع عقاب ان يقول العقل المستحق لانه لو لم يقع التعذيب مع العقاب ونظيره من الاستحقاق

بعد ثبوتها على ما شرع المير في قوله ثم ان الله خلق قاطر السموات والارض الا انه لا يجدى بالثبوت
الى من سبق منه الى التبعين فثبت على وجهه العلم بالنظر وهو كائن الاشكال **فصل** في قسم العقل
هذا العلم ينقسم بالثبوت والقياس العقليين العقل بالثبوت هو العلم بالماضي والعقل بالقياس هو العلم بالمستقبل
وهو ينقسم الاول الى الاقسام الخمسة الاولى العقل بالماضي والعقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
بشيء من الماضي والعقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والثانية العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والثالثة العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والرابعة العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والخامسة العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي

الاربعة **وكان** لا يستعمل العقل بالماضي ولا يستعمل العقل بالماضي ولا يستعمل العقل بالماضي ولا يستعمل العقل بالماضي
لما بعد التبعين في علمه بغيره من الاشياء والاشياء الا ان الله خلق قاطر السموات والارض الا انه لا يجدى بالثبوت
الى من سبق منه الى التبعين فثبت على وجهه العلم بالنظر وهو كائن الاشكال **فصل** في قسم العقل
هذا العلم ينقسم بالثبوت والقياس العقليين العقل بالثبوت هو العلم بالماضي والعقل بالقياس هو العلم بالمستقبل
وهو ينقسم الاول الى الاقسام الخمسة الاولى العقل بالماضي والعقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
بشيء من الماضي والعقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والثانية العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والثالثة العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والرابعة العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي
والخامسة العقل بالماضي هو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي وهو العلم بالماضي

والاستحباب والقبول والرجح والمردية هنا هو المعنى الاول اعني القاعده ما لم ينص القاعده المحررة
في البراءة او البراءة دون الدليل لعدم ملائمة المقام فان البحث هنا من مدلوله انهم خبر وروى
الاستحباب وان كان من جهلة اذ لا اختلاف عدالة المستفيدين وادخالهم فيها وروى الرجحان المراد به المطلق
انما المقطوع به لا ينص على صلاحيته ولاحقة في ان البراءة ان ثبتت الى الواقع فقد لا يكون ظن بها واد
وقيت الى ان لا يفتى بمقتضى بيان وان سلم ان معناه العلم فانما يصح على ان لا اعتبار في التركيب الجلي كما ذكر
الشهيد الثاني في ردون الاضافه كما ذكره القاضى المعاصر في محل البحث ثم العرف بين هذا الاصل وحل
الاباحه ان اصل الاباحه انما هو من غير موجب المودع وان اصل البراءة فيها جعل الالاحته وفيها لا
سواء كان عدم احكامها في نفسه كما في البراءة او العلم ولعل على فيها بالتصريح كما في الدخول
على عدم المودع بخلاف اصل الاباحه فان لا يجري الاجتصاص في الاباحه والعرف بينه وبين اصل
الاحكام المعروف بينهم ان عدم الدليل دليل لعدم هو ان الثاني نعم بانه باعنا رجحان في الحكم الوضعي
دونه الاول كما ان الاول نعم باعنا رجحان في الموضوعات ودونه الثاني فالنسخة بينهما نعم من جهة
وان خصنا اصل البراءة بنسب الوجوب والتحريم اي بنسب الاول والعرف اظهر وجعل الشهيد ر
في الذكرى مرجح الثاني الى الاول وهو غير واضح واستظهر بعض المتأخرين في العرف بهذا ان النقص
بالاول في الحكم الظاهري وبالثاني في الحكم الوضعي وجعلت فان مقتضى الاصلين في نفسه
ليس الاثني في القاعده كذا القاضى المعاصر في العرف بينهما ان الاصل الثاني في الحكم من الموضوعات
القائمة والاول في غير الموضوعات القائمة يعني ان في نفسه وجوب من عدم احكامها كما بين في
نظره من ما مر من انما انقضت عندك هذا فاصل ان اصل البراءة قد يستعمل في مقام الاستثناء في الحكم
فان رجيح لا يعلم الاستثناء اصلا ولا يكون لوجوده تعلق بالمرحل الاستثناء به واخرى حيث يعلم
الاستثناء في الجملة انما يكون مودة باحكام الاستثناء به وقد يستعمل في مقام الاستثناء في الموضوعات
بحيث في المقام الاول هو قول اكثر اهل العلم وبما يظهر من هذا الصدوق في لوق الاستثناءات ان موضوعها
وهو ذهب الحنفية في كتاب الاصول الى القول بوجوبه من غير مقتضى فيه اطلاقه فلا يوجب الاحكام
ومقتضى ذلك علم اهل العلم باصل البراءة من غير مقتضى فيه اطلاقه فلا يوجب الاحكام
ومما مر في معناه في كتاب المذكور من انما على الحكم بان لا يقتصر في الفضل انما الاستثناء
الى ان لا يقتصر في معناه في كتاب المذكور من انما على الحكم بان لا يقتصر في الفضل انما الاستثناء
الدليل على كذا نصيب استغناء وذكر هذا بين السمين الاولين وقال بعد ذكره وهذا يصح فيما يعلم انه

لو كان هناك دليل نظريه او افع ذلك نصيب التوقف ولا يكون ذلك الاستثناء لوجبه اقل تثبته
لا تمام الاستثناء ينشئ على احكام من الاول ان يرد مقتضى عدم الدليل على كذا نصيب استغناء استغناء
عدم جزم الكيف عن احكام الوضع بقرينة المقابلة فيستفاد من كلامه ان لا العلم بعدم الدليل في وجهه
الاستحباب المعقول في نفي الحكم الوضعي ودونه الكيف فان اراد بالعلم معناه المعنى كما هو الظاهر في العرف
واضح وان اراد به ما يتناول الظن المستند الى الضرر في الامور كما ان العرف باعنا واستغناء حصوله
في نفي الاول ودونه الثاني فان الضرر عندا يثبت الظن بعدم يمكن في نفي الكيف ودونه حكم الوضع
ان يرد بان الاستحباب قد يستعمل في نفي الحكم ظاهر وهذا لا يثبت فيه الاحكام العرفية حتى ما يرد على ذلك
ويستقيم باعنا في المودع الى السمين المذكورين وقد يستعمل في نفي الحكم واما هذا فيستبين العلم بعدم
الدليل على الخلافات والاختلاف ما بين الصواب ثم ان يقيس فيه العلم بان الحكم لو كان خلاف ذلك لغير
على البراءة لعل بعد الدليل لا يثبت العلم بعدم الحكم عابدا الامور بعينه الظن به ولا دليل على احكام
هذا ولا يذهب حيث ان الوجه الثاني ان يثبت في ما يثبت في كذا كان فليس في كلامه في التعليل في تخير
اصل البراءة في وجهه اصل عدم وقد عرفت العرف بينه وبين المقابلة ومع الاضطرار من ذلك
ما الذي اعتبر في التخيير هو العلم بعدم دليل على الخلاف ومقتضى نصيب البر من استغناء عدم المودع
هو العلم بعدم الخلاف والعرف بيننا وبين ولعله اشار الى هذا التعليل في مقام آخر ثم نصيب اصل
فيما يثبت البراءة هو العلم بان الذي يثبت في الموضوع ثم بالقول او العرف هو البراءة فان لم يكن هناك
احتمال في التخيير علمنا ان الحكم المراضى والاحكام محتملة فيقول بعض المعاصرين بان عدم الظن بالبراءة
يبعد عن الاحكام السابقة يثبت الاحكام احكاما ومن عقل ما لا يعلم وجوبه واما في قوله في الجملة مع احكام
اناسم من احكام التخيير او من ذلك لا يعلم حتمية كذا اناسم من احكام الوجوب والتخيير فان علم احكام الدليل
ولعله في دليل الاحكام الحكمية او الاستحباب او التخيير ذلك لم يبعد القول به احكاما وكذا انما
الوجوب والتخيير وانما اعتبر في الجملة احكاما من مثل الاقل اذا دار الامر بين وجوبه وجوب اكثر
فان دار كان وجوبه التخيير محتملا الا ان وجوبه في الجملة معلوم وان اوردت غير الاحكام المذكورة
والكثرة ابدلت الوجوب والتخيير بالنسب والكل صفة ومنه بعض المعاصرين بان عدم وقت التخيير من الجملة
في صورة الاحكام في كل ما يثبت لا يطبق على القول بوجوب الاحكام ان لا يثبت به ومنه ولا على القول
بالاستحباب لقطع عدم الدلالة والتعصب هذا وذهب الاجابة على ما يقتضيه العلم الى انه يجب في غير التعليل
التخيير واختلاف ما بين التخيير الى انما في اربعة التخيير ولا نقا والتخيير على هذا ولا احكاما والتوقف والتعليل

[illegible][illegible]

فان ذكره بعض القدماء من ان قضية الاستصحاب بحسب تنوع الذهب بالفضة انما هو في الحال القبيحة
فليس بحسب ما لا يصح له على ما ذكرناه وكذا ان تحمله بعضهم من ان عمومها والخاص بها والاصل
اليعين بشئ ثم عاد شيئا لا يثبت او يثبتا وله لم يثبتا وكذا يثبتا بالثبوت في حيز من حيز المعين
بالثبوت نفس ما هو يثبت على ان ينقض لا ما كان يثبتا قبله وقد مر وجهه في وجه المتن وان
اريد استصحاب بعد ذلك المعين لولا المنقضي واما الاصل في الواقعة على حسب ذلك المعين
حال حصوله فلا يحكم بها او لا يجوز وان كانا لم يثبتا تلك شيئا فبانه او وقت ثم شك في صحة
او الوقت ويؤيد قوله لا لا يجوز فذلك كان ان ذكره في ذلك واما ان كان في غير ذلك في عدة
الوقائع ثم الصفات المعينة في المعنى على الوجه الذي يثبتها في الاعيان والوقائع في المعاني فليها
فحيث يكون موضوع الموضوع باعتبار الحقيقة فيخرج منها ما يجب العمل ما دلت بان يثبت على
المرتب كما في الطوبى المستخرجة اذا كانت زينة والحق المستخرج اذا كان جزاءا وكان في حيزه في حيز
الاجسام خلا للطبقات والاطراف خذوا واخلوا والماء شجوا وهو ذلك فان الحقيقة وان تعددت في ذلك
عقدان نظرا الى تعدد خصوصياتها المتعددة في الوجود والحقيقة لا انما يجب الوجود تعدد خصوصياتها
وبعد الاختلاف الطارئ عليها من باب الاختلاف في الصفات وان اختلفت الاسماء في عدم يجب
اختلافها فان الاسم قد يرد ولا يرد في حقيقة المسود ذلك حيث يكون التسمية بان الحقيقة في
صفته من صفاتها على شرط ان يرد في القضية بطلان الحقيقة في القضية في القضية
التي هي في القضية المستخرجة في وقت الاصل في ذلك على اي قدر عطا وقد عطا على الخد في المثال
كقولهم لا يقياس فلان بفلان اي لا يوزن على وجه المساواة معه وهو يرجع الى الحق الاول وقد
يطلق في الاصطلاح على معنيين الاول انما هو بالمشقة لثبوتها قضية الحق وهذا المعنى متداول
عند أهل الخزانة انما هو الثاني في حق باصلي حكم التسمية عند المجتهد وهذا هو المقصود به هناك
والثاني بالاصل معلوم الحكم وبالفرض يجوز فلا يتجوز الاشكال في لزوم المدعى من حيث ان الاصل
والفرضية انما تفرقان بالقياس فتوقف معرفة القياس على معرفتها كان ذلك انما هو على ما
الحق المذكور لا يتوقف معرفتها على معرفة القياس مع ان كان في حق هذا تعريفه نظري في عرفنا
وجعل معنى القياس في المراد بهما ما هم الموجه والمحدود ولا يلزم وجود الصفة في وقت الموضوع
لان الاصلية والفرضية وصفات احدا رتبان شيئا من موضوعها يجب ظهرت الذهن ولهذا
لما جازي موجود غير والاصل بالحكم المعنى القائم بعينه عينا والما اذا كان حكما شرعيا كقوله في حق

الحجب على وجه التعريف بجمع بحسب المصالح او صفة كقياس زباد على علم الغائب على ذاته بزيادة في حق
بجاء وجه العلم اما انما يكون في حق العلم بالقياس القاسم منه في سائر الاصول
على ما خرج به البعض ثم القياس هذا المعنى يخرج من قياس النكاح كقوله في حق وجهه وهو انما
يقتضي حكم معلوم في غيره لا انما يثبت في حيز الحكم كقولهم ان يكون الحكم شرطا لا يمكن ان يكون في نفسه
لذلك انما يثبت في الاصل على الصلوة مع الشريطة للاعتكاف والتمسك في الفرج اقول الحق في
شريطة له فان قيل القياس بالمعنى المذكور متعلق بشرائط المارة والحقيقة فلا يكون وبذلك حصل
الاصول في وقت يثبت من الاول ان القياس في الفرج باصل معناه الحكم في وقت حكم الاصل في الفرج وهذا
ثبته المسائل الفقهية فكيف يحصل من انما هي في حقيقة القياس ليست من غير متعلق في وقتها على
مرادها الا انما هو في وقت يثبت من كونها في حقيقة متعلق على مجموع شرائط المارة والحقيقة وان اشبهت على
من حيث اقامة الظن لكن يتشكل ذلك في القياس لم يثبت العلم بالقياس بالطريق الاولى فلو ان كان
القياس بنفسه في اقامة الحكم الشرعي لم لا يثبت من اقسامه في حقيقة التسمية كقولهم لا يحكم كذا من مقتضى
القياس وكل ما كان من مقتضاه في باب او ان كان كذا كذا في حكم كذا في الخارج كذا من قياس كذا
وكل كان من قياس كذا في حقيقة الضرورة او انما نظر في التسمية في الاشكال بالقياس القاسم فان
خارج عن موضوع الفرض يجب ان لا يكون الوصول منه بجمع الظن في مع وقوع التسمية
وقد سبق التعداد من ذلك عند تصنيف معني الفرض والحال في الفرج بالاصل ان كان يكون
كقولهم لا يحكم التسمية كذا من مقتضاه الفقه والخلاف انما هو في مقتضى هذا انما هو الاول ووجه ذلك
ثم اقول ولا يشك ان القياس في حق معنيين الاول من الخلاف وهو هذا المعنى وهو في حق
منه بصفة كقياس وليس ويجوز ذلك والى ذلك انما هو في حق هذا الحكم وهو هذا المعنى
لا يثبت منه فقل وهذا القياس هو هذا المعنى في الاثر من علم بالمعنى الاول وبذلك لا يخفى لكن
لا بد اعلم على وجهه ثم انهم ذكروا ان القياس انما هو في الاصل والفرض والاصل وحكم الاصل
فانما هو الفرض وهو في القياس فلا يكون من الامكان والظاهر ان اقسامهم هذه الامور كما ان القياس
كقوله في الفرج وهو في حق هذا المعنى في عدم مناصد في عدم وجهه في ذلك الامور على
مقتضاها ان يكون القياس حيا من مقتضى خاصته والحال انما هو في مقتضى الاصل في الفرج
في معنيين الاول والفرض في الاصل على الحكم المعنى على كماله والفرض على الحكم المعنى على كماله
فانما هو في حق هذا المعنى في الاصل على الحكم المعنى على كماله والفرض على الحكم المعنى على كماله

من اثنين من الاربع لكن ليس المقام من هذا المقتضى وهذا واضح جدا واما من الرابع فبان الايجام انما
 استعمل على وجه كل لا ينافي منه وهو اقوى منه وان كان الاقوى ذلك الايجام وبما ان اقوى ما لا يجام
 على وجه كل لا ينافي ذلك الايجام ولا يجرى عن سائر الالوه التي هي اقوى من ذلك الاكلام من حيث
 على وجه كل لا ينافي ذلك الايجام ولا يجرى عن سائر الالوه التي هي اقوى من ذلك الاكلام من حيث
 الايجام واما اشكال بلزوم الحذف والتخصيص فواضح لا يرد عليه ادبكي في هذا المعنا في الايجام من حيث
 لا يجرى عن المقام اصلا ولا يلزم ثابت بالاجام في نفسه من حيث كاهن في ان يثبت لوزوم
 الاشكال المذكور على مذهب من حيث هذا الظن لا ينافي باب العلم وبما ان التخصيص من حيث هذا الباب
 يجرى على المقام اصلا ولا ينافي العلم بالعلم باولى من حيث هذا الدليل العقلي بعلوم هذه الايات ففهم
 عنيات مجموع الايات بعلوم فلو لم يجرى بغيره ففهم الفهم فانه مجموع ففهم واجاب من لزوم تخصيصها
 بالعلم من حيث هذا الاستدلال بغيره من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 الظن من حيث هذا الاستدلال بغيره من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 المعينة بها لا ينافي لولا تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 عليه من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 وهو اوضح من سائر الاشياء البسيطة ففهم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 كونهما ظاهرا في كتاب بان هذا الايجام ان كان مستقلا من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 حيث كانا يثبتون بظواهر كتاب ففهم انهم لم يعلم انهم كانوا يثبتون بظواهر كتاب ففهم انهم لم يعلم انهم كانوا يثبتون بظواهر كتاب
 لجواز حصول القطع لهم بها في باب القرآن والامارات واحتمال ايجام بها بالعلم حصول القطع بها
 وان كان مستقلا من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 انهم يقولون بوجه ظواهر من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 للظن المقتضى بان من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 حكم من من موطن التحقيق لا ينافي كذا تمامه في جعل المادة ومزجهم فيها في جعل الخراف على القرآن العنقبة
 لاستفادة القطع مع انهم من بعض من في مقام الاستدلال على دلالة الاية ولا يثبتون للظن على وجه
 القرآن ودعوى ان القرآن كانت معلومة من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 منهم على من يدخل في باب الايات ظاهرا وهي ليست بوجه ودعوى القرآن بغيره واضحة واما ما ذكره

الحق لا ينافي من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 منهم وانما هو اولى من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 ما يثبت الظن من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 والظن المقتضى بان من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 في عمومها ولا يجرى عن المقام اصلا ولا يلزم ثابت بالاجام في نفسه من حيث كاهن في ان يثبت لوزوم
 الكتاب وهو لا يجرى عن المقام اصلا ولا يلزم ثابت بالاجام في نفسه من حيث كاهن في ان يثبت لوزوم
 لا يجرى عن المقام اصلا ولا يلزم ثابت بالاجام في نفسه من حيث كاهن في ان يثبت لوزوم
 وعلى الايات ان يثبت من العلم بالعلم باولى من حيث هذا الدليل العقلي بعلوم هذه الايات ففهم
 وعنه ما يقتضي بان الاشكال في بطن يتوفا يكون ففهم فانه مجموع ففهم واجاب من لزوم تخصيصها
 الحكم ما لو يجرى من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 ففهم انهم لم يعلم انهم كانوا يثبتون بظواهر كتاب ففهم انهم لم يعلم انهم كانوا يثبتون بظواهر كتاب
 بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 لا يجرى عن المقام اصلا ولا يلزم ثابت بالاجام في نفسه من حيث كاهن في ان يثبت لوزوم
 على الايات ان يثبت من العلم بالعلم باولى من حيث هذا الدليل العقلي بعلوم هذه الايات ففهم
 وعنه ما يقتضي بان الاشكال في بطن يتوفا يكون ففهم فانه مجموع ففهم واجاب من لزوم تخصيصها
 الحكم ما لو يجرى من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 ففهم انهم لم يعلم انهم كانوا يثبتون بظواهر كتاب ففهم انهم لم يعلم انهم كانوا يثبتون بظواهر كتاب
 بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم
 لا يجرى عن المقام اصلا ولا يلزم ثابت بالاجام في نفسه من حيث كاهن في ان يثبت لوزوم
 على الايات ان يثبت من العلم بالعلم باولى من حيث هذا الدليل العقلي بعلوم هذه الايات ففهم
 وعنه ما يقتضي بان الاشكال في بطن يتوفا يكون ففهم فانه مجموع ففهم واجاب من لزوم تخصيصها
 الحكم ما لو يجرى من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم من حيث هذا في وجه جزا واحد وهو كاشري ان تخصيصها بالعلم

لهم على ما يطبق العقل لكونهم من اهل الاستعمال وكذا في كثير مما يشرطه على الفرائض والامارات الموجبة
كحال مروايتها الضعيف او عدمه برواية الثقة وحيث كان لا يشرط بالامارات كان علمه وثوقه حجة
لخودهم ومن يحددهم وبالحجته واختلاف المدارك والامارات بينا وبينهم هلز وكثرة وقوة وضعف
اوضح من ان يخرج الى بيان واجل من ان يطالب عليها برهان وجع فجواز تعديل الجزى في ذلك
الزمان على الامارات المتفاوتة بيننا وبينهم لا يوجب جواز تعديل الامارات المتفاوتة
بيننا لان تعديهم انما ثبت في حق طوع وخاصة فلا يشرى الى جزمها واجمع ما قلناه بظهور الجزى
في دوائف الزمان ما كان سجين عليه العمل بالاجتهاد كما كان جزمنا بينه وبين التقليد كان يعمل بالاجتهاد
من الرواية والفتوى كما يدل عليه اطلاق اية الانتذار والظن من اصحابنا في المقام فبين احد الامر بعلمه
اذ لا قول ظاهر بالجزى فيكون ترجيح الاجتهاد حكما فصحا وكان ان اذ ارفان العمل بالرواية كان منسباً
في ذلك الزمان للعالمى كماله بقلعة القوى في زماننا هذا فيكون على الرواية في زماننا هذا ما كان
يتوقف على استقفا عقومات بعينها القامى الى امر ان قضية الاصل وحوم ما ورد من عدم الكفار
على تقليد انهم كقولهم وما يبعد وقت الا كما يبعد اياتهم وقوله جل شاناه حكايته من زمانا وحيدنا اياها
على اذ ارفان على انهم مقتد ومنعوا العمل بالتقليد مطهر حجج الجزى المتكمن من الاجتهاد والادراج في حق
الجزى بالنسبة الى ما يمكن منه من الاجتهاد تحت الاصل والجمع تعين عليه العمل بالاجتهاد وبما لا ينافي
في الجزى والحيث ان التقليد كالجزم عليه بقضاء الاصل وحوم اية التمسك على التقليد بناء على عدم اخفاء
بالعقائد والاصول كجزم عليه العمل بالظن بالاصل وحوم ايات الذم على العمل بالظن والعمل بالاصول
عمل بالظن كما عرفت من تزيين وجع كما يمكن التمسك بجزى الاول على جواز الثاني اذ لا ينافي معه بغيره وكل
يمكن التمسك بجزى الثاني على جواز الاول اذ لا ينافي اجمعه بغيره فليست الاحتجاج اذ لا ترجح
لابق اية التمسك على العمل بالظن بناء على التقليد اية ان التقليد لا يستفاد من التقليد الا الظن فلا يبدى
من خصه على التقليد بين سنتى اية التمسك على التقليد لا معارض لاننا نقول جواز التقليد ليس هو
بالظن بل من حيث كونه تقليداً ولو قد حصل ظن به عن المقارنات الانتقائية التي لا تدخل
لها في جواز التقليد فلا يبين خصه على اية التمسك على العمل بالظن على تقدير العمل بالتقليد السابق ورواية
الحدیثة من الصادقة انظر الى الرجل منك يعلم سببا من صفاتنا ما ما حبلوع بذكره في حيلته
عليكم فاجابوا كوا البر ووجه الدلالة ان قولهم سببا ذكره في سيات الابيات فلا يبرهن والجل
ان ارفا بضعفه بالحدیثة ولا يصح الاستدلال بها لمجاها بالاشهر ثم كما عرفت مع امكان القد

في الامارات

قد لا ينافي باحتمال ان يكون من بيننا وبينهم وان بعد اوانه المراد بالعلم هنا العلم الفعلي كما هو الظاهر فلا ينافي
ملكه الجميع كما يفهم من مقوله من يحددهم وبالحجته واختلاف المدارك والامارات بينا وبينهم هلز وكثرة وقوة وضعف
كبارا ومجاهدة واستقامة المقام عليه حيث ان المقصود بتزيين الرجل الذي يجمع الرجوع اليه فانه
التي هو المذكورة في قوله لحد في افاضة الاضراء والادلة على الاشياء عند الاشياء فان قلت يمكن حمل
المسرفة في مقوله من يحددهم وبالحجته واختلاف المدارك والامارات بينا وبينهم هلز وكثرة وقوة وضعف
بالجمع فطابق رواية في حدیثه وبه يرضى على جواز الجزى وذلك لدوران الامر بين الجزى
في المعرفة او الخصص في الاحكام وعند تقدم في ضار من الاحوال وتجان الخصص على جزم من التمسك
الخاصة وقت حمل المعرفة على ملكها اقم بتمسكها على شائع وحمل الاحكام او البعض المتشاكل لمثل
الحكم الواحد بل هو قولنا على الجزى على سبيل وما يبق من ان اذ ارفان الامر بين الخصص والخاصة ترجح
الخصص فليس على اطلاقه بل يخص بالخصص المتشاكل على ان للكتاب المذكور وشوهد الى ان
الموجوب من حال الخطاب وشوهد بحجته ظن الجزى متم لا يقتضيه حجته ظن الجزى من غيرهم كما يفهم
عليه من ان العلم ذلك البعین ولا يبين الجزى في المسائل الظنية ما لم يثبت بحجته فيها ما ثبت
حجته بالرواية ورواياتنا بان هذا الاشكال بان اختصاصا قد استدلوا بمقتضى الرواية والخطاب
حفظ على جواز العمل بالجزم على المقابلة والحكم البر والاعتبار العلم بالحكم كظاهر هذه الرواية والخطاب
الشافى وان كان مخصوصا بالخاصة في كذا الغائبين مشاؤون في عدم في اصول الحكيم فان اذ ارفان
الغائبين الرجوع الى العالم بالاحكام تميز عليهم الرجوع الى الظان بها كما ان الظان لجميع الاحكام يقوم
المعارف للجميع المعبر في رواية من يحددهم وبالحجته واختلاف المدارك والامارات بينا وبينهم هلز وكثرة وقوة وضعف
حليقة لاي الاصل حجة العمل بالظن حجج ظن الجزم المطا بالاصل فيقدم مقام العلم ويبنى ظن الجزى عند
حت الاصل لما قلناه ان الاصل وان انقضى على حجة ظن الجزم المطا لانه لا ينافي على تبينه وتوضيحه والكل
في انه عمل هو الاصول والاعتبار من لم يطر بغير الوصل وذهب الكل من كل من هو لا يخطئ
طريق صاحبها فانما في الباب تبين احد هذه الطرق بالظن ويكون حجة ظن الجزى في ان هذا هو
عن الاستدلال بالرواية ورواياتنا بالاحكام فانه على تقدير التمسك بها فانه ان الاحكام الا
لم يكونوا الذين يجمع الاحكام بل كبر ما يقتضيه العمل بالظن كما يظهر من تولى علم على الجزى الواحد وعند
تقارن الاجازة على ان يجمع الظنية فتبين على العلم والمعرفة في الرواية بين على ما تبين الظن لسانا وله
الرجوع اليهم في ظن انهم اشوا يحصل اقول الحروف بين الاحكام الاحتجاج على الرواية على كون

اعتاد

في الحق في اعداد الاسرار علمها بالاجتهاد والتقليد مع وصل هذا وقد يجب عليه التقليد فيما يترفعه فيه من
الجزئية كما ان سبق منه تقليد في وفاء ما ثبت عند اجتهاده او عدمه وانما في ذلك بالنسبة الى الجزئية فليس
ليبريق المجتهد المطلق ان يكون متكاملا من استنباط الاحكام الشرعية العربية من اجتهادها وذلك يتم
باصرفها معرفة اللغة والحرف والشرع لان من جملة اثاره الكتاب والمسنون وهما صريحان لا يمكن معرفة
معناها الا بالعلوم المذكورة ولا يمكن من التحلل عليها قدرا ما يوقف معرفة موضوعها على معرفة الجاهل
ولا يتم استيعاب احكامها الجاهل بكيف يمكن من الاستعمال والبرهان اجبة كتاب معتد عليه. وبذلك خلق
المتعة معرفة المعاني العربية النابتة من البوتم والافهم ثم هذا الذي انما يصير عالما بالنسبة الى
وقد تاحت له من قبل اللغة العربية وتخصر بل معرفة تلك المراجع علم الى الكتب المتدونة وعلمها بالنسبة
الى العرب الموجودين في زمن البوتم والافهم ولا احكام علم الى معرفة هذا العلوم المحورة وكذا الخالق
جزء من الشرائط الالهية ولما وجد في العلوم على ما تخالفه وجعلها حجة بين الجمع وقاد بعضهم فيها
معرفة علم المعاني واليات الخفية من جملة علم الكفاية من خلق معرفة الحق وتبرارها من الفقيه
والفقيه من غير الفقيه في مقام المعارض على العلم المذكور وهو حسن لكن كثيرا ما يقع بوجوب انه الزكي
المستوفى في طرق الحق وروايت من الجرح الى العلم المذكور. ومما لا يعرفه ما ينبغي عليه ضرورة الاستسلام
من المتأخرين المظننة بغير ما يبين صحيح وفاسد وعمله ومعرفة بوجوبها على الطالب في مقام الاستسلام
صحيح الذي لا يخلو عند النقل والقبول الاستسلام الى كلامه مخطئا الاستسلام بغير موارد الاجتهاد ومما
معرفة ما يوقف عليه حجة الالهية من علم الاحكام كجوده في علمه وحكمته وما ليس من نقل الشيء ونقله
بما لا يتم المروءة مع عدم البيان ومما لا الزوال ومما لا اوصاف له من علمه ومما لا العلم وذلك
انما يبين في علم الاحكام ولا يفيق في توقف الاجتهاد على ما توقف الاسلام والايمان وكونه معدلة للاجتهاد
عامة ما في الباب ان يكون واجبة نفسية وجبرية عند وجوب الاجتهاد وهو ما لا يجب عليه كائنا ما علمه
في علمه ولو علم من المباحث او ما يصحح اليه من سبلت المظن من خبره لرؤية اليك ما اولى الطرق المفسر
فيما جازنا في المقصود وهو تفصيل تلك المضامينات في وجه كان وقد توقف العلم ببعض الاحكام على
معرفة بعض المباحث الامور العامة او المجرها او الاراض والقول ببقاء الخلق بعد من الوجوب في سبيل
له بقاء الخلق بعد على الفضل وكثير شبهة الكسوف بقاء الاكوان مثلا لا يعرف ذلك الا ان طريق الفاضل
لا يتصور ذلك ومما العلم بالمباحث الصحيح اليها من علم النصول وهي كثر ما في ذلك من احوال الفقه نظرا
منه من اولى بخصوصه فلا بد من تبين تلك الامور ومعرفة طرق الاستنباط ومما وكلاهما نظرات متفرقة

[illegible]

المتشرك لا يتغير على هذا التقدير ليس قبله القول بل ما كان ظاهرا من ان اوله القوي
 هذا الشكل وهو ما ذكره الصلابة من ان الاختلاف في الحكم بين الاختلاف في اعتقاد ورجحان
 احدي الامرين على الاخرى ولا يجرى اما ان يكون احدهما رجحان على الاخرى او اما ان كان الاول
 القول بمرجحان المخرج خطأ وان كان الثاني كان كل من الاعتقادين خطأ فكيف كان ولا يكون كل
 واحد صحيحا وبذلك يات التبرير بانما يصدق اذا لاحظ كل منهما اذ لا صاحب من الخطأ المتبني الذي يبينها
 لا من حصول الاعتقاد بمرجحان احدهما دون ذلك من ذلك غير انه لا مكان للخطأ عن اماره
 صاحب او من خشيته اذ اريد اليها سلطانا كان للظن في اعتقاد ورجحان لا بموجب الظن في احق
 مع ان التبرير انما هو في الثاني ان خصصنا موضع التبرير به ولا كانا الدليل عصاره اذا القائل بالحق
 لا لا يجرى رجحان احدي الامرين في نفس الامر وإنما يجرى رجحانها في نظر المخرج وهو لا بموجب
 الاخرى خطأ في حق من يرجح في نظر اوكيف وهو في البناء على التصويب وهذا ما ذكره الصلابة
 ايتم وهو ان المبرهن ان يكون كل ما يحكم عن الدليل او لا والثاني باطل لان ان كان كل ما يحكم
 صحيح في الواقع كان كل ما يجرى وان كان كل ما يحكم لا على التصويب كان قولنا في الذين يجرى اليقين وهو
 قاسد فليس الا انه في الدليل ان كان مخالفا لاعتقاد المعارض كان تاركه خطأ وان كان له معارض فان
 ترجح احدهما على الاخر كان الاعتقاد بالمخرج خطأ وان تناوب كان الاعتقاد بكل منهما خطأ لشيء ما ليس
 بتبعين وعلى التقديرين لا يكون المخرج صحيحا وبذلك يات القائل بالتصويب انهم الدعوة الى المباحث
 الاصولية كان الدليل المذكور مصادره ان يكون كل مخرج كمالا بالعلل بما هو دليل متدبر وليس
 في نفس الامر سواء تكونت الاحكام بالقبول من المعارض عند او بمرجحان عند ومع الثاني بخبره
 ويكون ذلك ما في نفس الامر فلا يلزم الخطأ وان حصل الدعوة بالمباحث الفقهية فلا يلزم من
 خطأ في التبرير خطأ في الحكم بحجة التصويب وجوه منها انه لو كان ذلك في الواقعة الموصلة حينها
 حكم معين كان ما انزل الله فيها هو ذلك الحكم ويكون الحكم بغيره عند الظن في الاجتهاد كما في اوقاف
 لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون ومن لم يحكم بما انزل الله
 في ذلك هم الكافرون والثاني باطل للاجتناب على عدم كونه وحده منطل المقدم اية وما ان لم يقررت
 المبرهنة عند حكم معين كان ما انزل الله فيها هو ذلك الحكم ويكون الحكم بغيره عند الظن في الاجتهاد
 كما في اوقاف لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون ومن لم يحكم
 بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون

المتشرك

المتشرك لا يتغير على هذا التقدير ليس قبله القول بل ما كان ظاهرا من ان اوله القوي
 هذا الشكل وهو ما ذكره الصلابة من ان الاختلاف في الحكم بين الاختلاف في اعتقاد ورجحان
 احدي الامرين على الاخرى ولا يجرى اما ان يكون احدهما رجحان على الاخرى او اما ان كان الاول
 القول بمرجحان المخرج خطأ وان كان الثاني كان كل من الاعتقادين خطأ فكيف كان ولا يكون كل
 واحد صحيحا وبذلك يات التبرير بانما يصدق اذا لاحظ كل منهما اذ لا صاحب من الخطأ المتبني الذي يبينها
 لا من حصول الاعتقاد بمرجحان احدهما دون ذلك من ذلك غير انه لا مكان للخطأ عن اماره
 صاحب او من خشيته اذ اريد اليها سلطانا كان للظن في اعتقاد ورجحان لا بموجب الظن في احق
 مع ان التبرير انما هو في الثاني ان خصصنا موضع التبرير به ولا كانا الدليل عصاره اذا القائل بالحق
 لا لا يجرى رجحان احدي الامرين في نفس الامر وإنما يجرى رجحانها في نظر المخرج وهو لا بموجب
 الاخرى خطأ في حق من يرجح في نظر اوكيف وهو في البناء على التصويب وهذا ما ذكره الصلابة
 ايتم وهو ان المبرهن ان يكون كل ما يحكم عن الدليل او لا والثاني باطل لان ان كان كل ما يحكم
 صحيح في الواقع كان كل ما يجرى وان كان كل ما يحكم لا على التصويب كان قولنا في الذين يجرى اليقين وهو
 قاسد فليس الا انه في الدليل ان كان مخالفا لاعتقاد المعارض كان تاركه خطأ وان كان له معارض فان
 ترجح احدهما على الاخر كان الاعتقاد بالمخرج خطأ وان تناوب كان الاعتقاد بكل منهما خطأ لشيء ما ليس
 بتبعين وعلى التقديرين لا يكون المخرج صحيحا وبذلك يات القائل بالتصويب انهم الدعوة الى المباحث
 الاصولية كان الدليل المذكور مصادره ان يكون كل مخرج كمالا بالعلل بما هو دليل متدبر وليس
 في نفس الامر سواء تكونت الاحكام بالقبول من المعارض عند او بمرجحان عند ومع الثاني بخبره
 ويكون ذلك ما في نفس الامر فلا يلزم الخطأ وان حصل الدعوة بالمباحث الفقهية فلا يلزم من
 خطأ في التبرير خطأ في الحكم بحجة التصويب وجوه منها انه لو كان ذلك في الواقعة الموصلة حينها
 حكم معين كان ما انزل الله فيها هو ذلك الحكم ويكون الحكم بغيره عند الظن في الاجتهاد كما في اوقاف
 لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون ومن لم يحكم بما انزل الله
 في ذلك هم الكافرون والثاني باطل للاجتناب على عدم كونه وحده منطل المقدم اية وما ان لم يقررت
 المبرهنة عند حكم معين كان ما انزل الله فيها هو ذلك الحكم ويكون الحكم بغيره عند الظن في الاجتهاد
 كما في اوقاف لقوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون ومن لم يحكم
 بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن ما يقرر من انما سقون

المتشرك

[illegible][illegible]

ان سريته ويكن الجواب من الاول بان وجوب الشك على العلم بشانهم وجوب حصول العلم فثبت المنطق
حيث ان قول العلم يجوز ان يكون امرا يحصل العلم ومنه ان يصرف الترجمة فيما يؤول الى الاحتمال واليه وان جاز
ان يكون بمعنى احتمل بان الامر يكون معناه اختيار العلم وفي حيز لا يميز ظاهرها بغير الاحتمال
غير مستبعد وفيها الايات الى ان العلم وجوب الشك كقولهم قل انظر وان راى السبلات ولا يصح قوله
جلى شانه ولم يتكلموا في انفسهم وقوله تعالى فلا يتكلموا في الحيز التي ولما قل ان يقول ان النظر من حيث
الايات فوجبه الامر حقا الى الكفار وكانهم جازوا بالامر بالنظر والتفكير فطمو على عظم قدره الله ثم وجها
بالامر على حفظ حيايتهم وادبهم فوجبه فيايات احد من خلفه بغير علم انهم قد راعوا فيهم
لعمري الموت اوله يذبح من تحت العترة ويكتب رسله صديقا انضج لهم الحزن وانك تعلم انهم قد رادوا لا لئلا
على العقوبة ومما ان يجب حصول العلم بالمعاد بالاجتناب والتفكير لا يبعد عن الجواب كدب المقلد فلا يكون
مطابقا فلا يكون على وان قول المقلد انما قد فهم اجتمع في التفسير في المسائل فلا يصح كدب روث العالم
ولا ان لو اذ العلم كان العلم يكون صادقا بالضرورة وهو وسط مطلقا وما بال نظر فثبت على المقلد
الى الدليل والمقلد بغيره والام لا يكون تقليد او يكن الجواب انه ان اريد بالعلم لزوم المطابق اناس من
الدليل من جهة الاخر على وجوب حصوله من جهة اخرى فثبت حقيقة المقلد ان مستندة وان اريد
به مطابقة المطابق والمطابق وهو من التقليد لا يبعد من جهة اخرى وهو المستند بهما من ان اول
ذلك يجوز كدب المقلد ان كان بالنظر الى الجواب فغير مستقول لان كل جازم حال جزمه لا يجوز ان يكون
جزءه مخالفا للواقع والام لا يكون صادقا وان كان بالنظر الى غيره فغير مستبعد ما لا كان الدليل ايضاً غير مستبعد
للعلم لو اذ كذب مدلوله عن غير المستند كالمسجود بالشبهة وهو واما عن الثاني فثبت ان لا ينفي ان قول
كل احد يبعد العلم بالمقلد حتى يلزم منه اعتقاد المقلد في صحة من واحد عند الاختلاف بل ينفي
ان قول الغير انهم قد يبعد وقد يمنع استفادته العلم من اقوال المختلفين في زمان واحد بل امان
لا يعلم شيئا منها او يعلم باحدها واما عن الثالث فثبت العلم بالمقلد يصدق في من يملك احد من الناس
من اعتقاد اكلية والاستنباط بطريقه مع القلة او القائل من عدم مدخلية ذلك في اعتقاده
لحق وقد يربط من المقلد بغير اليقين لاستخدام المنطق فثبت هذا في الجواب ايضاً بان ما قد
معه اذ اراد بحجبه عليه ولو فرض ان علمه يصدق باناس من الدليل كدبنا صديق المصنف المستند
الى برهان المصنف وليس من التقليد فيكون كما اشرنا اليه سابقا ومما ان الاعتقاد لما حصل بالتقليد
في حيزه الزوال اعتقادا بغير ما هو على من ولا يجب ان يثبت بالنظر دفعا للزمن المظنون ويشكل

بانه ان اريد ان الاعتقاد بالمقلد عن غير مستند في حيزه الزوال فغير مستبعد فيكون الحق على علمه
يجب على اكلية وفيه الضرر الذي يظن ان الغير يصدق له ولم يجب عليه وان اريد انه صاحب حق في حيزه
الزوال فله على اكلية من على التقليد ان ايات الله تعالى في حيزه الزوال فله على اكلية من على التقليد
القلب وكيفية انما الاصلية ولا كفاية وليس للاستدلال والتقليد كثير من حيزه ذلك ولهذا ايد
قوى الايمان واليقين بزيادة الحوزة والتفكير حتى انه قد يصدق الوجود فله على اكلية من الايمان
حيث يقع عليه ان على كفاية من المصنف وقد اشرنا اليه في قوله وفيه من انفسهم وقد يكون
المعلم في المصنف والتصور على حيزه الزوال فله على اكلية من كفاية من حيزه الزوال فله على اكلية من حيزه الزوال
ايضا وهذا من الاسرار والحققة عند ارباب القلوب والكاشفة عن ايات الله في ذلك ما ذكره في ان
الاعتقاد المستند الى الدليل ثابت والى التقليد غير ثابت لان المراد ان الاستدلال والتقليد من حيث
ذلك وان جاز ان الحلف من جهة القول على رغبة فحقا ما دل من الاجتناب على ان الايمان هو اناس
في القلب من الصديق بالشهادتين ووجه الدلالة ان الاستدلال لا يثبت الا بالايان مقرر
فيه لا لايات للاعتقاد اناس من التقليد وما دل على ان المؤمن اذا حصل في فترة وسئل عن ربه
وربه وبغيره واما وجوب الجواب فيقول كذا فثبت ذلك فيقول ان الله اليه ويشق
عليه فيقول لم تزد من الموعود وبغيره لرب من المقلد من حيزه الزوال فله على اكلية من حيزه الزوال
مقلد في فترة وسئل الجواب كما يجب به المؤمن فيقول كذا فثبت ذلك فيقول سمعت من الناس يقولون
ذلك فيقول من يزد لو اخرج جملها الثقات لا يطيقونها فثبت وجوب كذا وبوجه الرضا عن قول كان التقليد
غير مستبعد من ذلك ايضاً ويكن الجواب ما نحن الاول فثبت ان الاعتقاد بغيره هو الحق او المقلد
على صحة الدوام لان يكون بحيث لا يزول بالتكليف مع ان الاعتقاد بالتقليد قد يكون بحيث لا يزول
بالتكليف ولا اعتقادا من الدليل ولا يكون في حيزه الزوال كما عرفت من الايات المضمرة ولا تستقر
والايات ثابتة بالتقليد ولا يستند الاستدلال واما عن الثاني فثبت ان قول المؤمن سر هذا الله
اليه لا يجوز له ان يثبت على الاستدلال او قول الاسر سمع الناس يقولون ذلك فثبت على عدم كونه
مستقلا لما يقول بكما يدل عليه فثبت كذا واما في قوله كذا فثبت ذلك فيقول كذا فثبت ذلك فيقول كذا فثبت ذلك
ذلك لانما في الجواب ان العلم لان هذه الكلمة كذا باناس يقول على ما هو القائل في الاجتناب المظنون
من والاسم المكنون وجوب النظر فلا يات في وجوب النظر لما كان وجوب النظر انما يثبت بالاشارة
وبشأن الشرح فيوقف على وجوب النظر ويكون النظر واما هذا في كذا فثبت على من حيث

باعتبار العلم عند جوعه اليه اذ يمكن من رد دعواه بالنسبة الى المقام الاول في نظر ان العلم ان علم بعض
النظر عليه ولو من جهة المخبر على عائد وجب عليه النظر والاحتياط في ذلك كالرجوع الى العلم
لان المسئلة نظرية بعض يقصر عن معرفتها نظر العلم على ان لو كان العلم من معرفة اخرى وجب عليه النظر
واما بالنسبة الى المقام الثاني في التحقيق العلم ان وجه المقلد خطأ في المسئلة وعلم من رد دعواه
عليه رد دعواه ولو بالبينه حل عدم الاعتماد في المعارف بالتقليد وان كثيرا من ذوي المقلد انما
يبتدئون على التفتيش في ابحاث ملهم فتوكلت التقليد مفتوحا الى الصواب ثم ان يكون قد اجتمع اصحاب
مع انه يمكن ان وجد نصيبا في تقليد الصواب المخبر ولم يخف على عائد من طريق ان التفتيش
عليه ما لم يعدم وجوب الزامه بالنظر لان الموضوع من النظر انما هو يحصل العلم بالمخبر ومخالفته
بمطابق التقليد وجوب المقلد بقطع عند الوصول الى ديماء والاولى ان يكون ما لم يخل وجوب
النظر في نفس المخبر وشكنا ولو خاف على عائد من بطلان النظر فلما وجوب الزامه بالنظر لانه
يكون في مقام ان جهله بالعلم ان المراد بالتقليد هنا الاخذ بقول غيره المصوم او بمن له مرجع دليل
يبدل على صدقه والافاق للاخذ بقول في المعارف بعد ابحاث يكون من صدقه ما لا يخاف في جواز ومن
هذا الباب قول اكثر اهل الاسلام بالترجيح والمعاد فانهم انما يشهدون في ابحاثهم الى قول النبي
صلى الله عليه وآله انما عليه والخبر من يروج ذلك عن التقليد المصطلح على ما عليه في التقليد
محل التقليد في الاحكام الشرعية والاعمال العقلية من جهة التقليد ان كانت ما يوجب اليقين المقلد
العمل سواء كانت من المباحث الشرعية او من المباحث العقلية في الأصول كما نال التقليد اولاً كما نال الفقه وشكنا
سواء علم الخلاف ما عاين بالعلم على ما من جهة التقليد احترازاً عن الاحكام المصنوعة من
خبره او ما عاين او دليل على ما ولو لم يكن كما في المصنف في العلم بالحقية فظهر وقطع انه لا سبيل الى
التقليد فيها وكذلك لو علم بطلان ما افق به مفت والمخصوص ولم يبين هذه الاحوال في المقلد
بفعله في هذه وان كان مقتولا او معصوا في الاحتياط وانما يبين التقليد في حق المقلد حيث
لا يمكن من العلم بالاحتياط والافتح بينه وبين التقليد فان التحقيق ان الاحتياط لا يصح انما سلك
اكثر من جهة الاحتياط في التقليد في كثير من موارد والمصنف فيها وقع عن البعض لا ما علمه ولا
الدلالة على وجهها لانه على بينتها بالنسبة الى الاحتياطية الطريقة وحصول البراءة في العلم بها
في مواضعها مطلقا في نقل مقتضى الاصل الابتدائي هو لزوم السلوك بطريق الاحتياط بعد ذلك
تحصيل البراءة في عينه من النقل انما بالضرورة الدينية لكن وسعة الشبهة السحرية فرفض

عديم القيمة لا يملك في الصف والسر وهو كثير من الناس من ادعى ذلك ولم يدركوا ما هو عليه الحقيقة ولا
 شاهد عليه بل في بعض الأحيان ولا يملك على وجهه نعم لا يملك على وجهه الظاهر من علمه يحصل الفهم
 علوه فيكيد ان كان من اهله لا يملك على الفهم والحصول بعد الفهم بالبرهان من عقله لا يملك
 بل من عقله وما لا يحصل عليه من الاحكام وما هو عليه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل
 الا من العقل على ما هو عليه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 اشك مع عقله في فهمه من جهة نفس العقل او من جهة حصول الاحكام على العقل في الاول مرة وفي
 ما اذا ما لا يملك من العقل على ما هو عليه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 هنا بالفضل الا بالضرورة من علمه بغير العبد بينه وبينه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 بين وجهه على ما هو عليه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 في نفسه عدم فليس الا بالضرورة من علمه بغير العبد بينه وبينه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 كما يتعارف من احوال العلم بغير وجهه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 على الله ما لا يملك من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 لا يملك من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 انصافه وبين هذا الفهم من الاحكام من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 الفضل من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 به سبحانه ان قلنا لا يوجب الاحكام على وجهه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 صفات الوجه على ما هو عليه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 من الاحكام قلنا ان يترك الفضل من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 وجهه ان كان من اهله لا يملك على الفهم والحصول بعد الفهم بالبرهان من عقله لا يملك
 الا من العقل على ما هو عليه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 بالضرورة من علمه بغير العبد بينه وبينه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 ان يملك من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 على وجهه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات
 المحل للوجه من الصفات من الصفات الاولى وما لا يحصل الا من العقل على ما هو عليه من الصفات

فان كان اجزاء الخلف او ان حصل من الاشكال وهذا الحثث نسب بان منه الكفاية او علم بالكتاب
او علم بالحكم على خلاف الواقع او ما نسب ذلك فلا يرب في معناه ونسبها للنسبة الى المرحلة الحقيقية ولا يثبت
في ذلك احد من الصدايق بل كان لما كان الغرض نادرا والوجود والكل او علم ما هو الخالق برشد الى ذلك
تخليهم عدم المصلحة ويثبت بتفسير الخلق على امر العلم واحل انما ان جواز من اصحابا حرجا بان ان
في امثالي واما ان صفات مجتهد ومقتدره وان عباد الله الخارجه من الغريبين باطلا وظاهرا هم المطلقان ولا
كان ما لا من وجوب تقليد المجتهد ومقتدره في الخطا بمنزلة وان علم بها ودعم بعض المصاحف
ان حكمهم بالاطلاق هنا يرجع الى ما ذكره الاصحاب من عدم معذورة المصاحف الا في المقامين وهذا
غير ما صح لان الحكم كلام الاصحاب عدم معذورة المصاحف في صورة الخطا لانه انما هو في هذه
صورتهم من لعدم معذورة وقضية اطلاق كلام هؤلاء المطلقان وان وافق الخرافة فكيف يثبتهم
وهو انما يرجع اخذ الصوابين الى الاخر نعم لو ثبت اشتراطهم في حقيقة عبادة العباد اخذ من
المجتهد ومقتدره كان عاقلة من وجوب الاختصاص بالحقه انما يرجع الى البحث في عموم حوائجهم نظر
الى موانع شرط التقليد ويكون استعجالا به وهذا على نسبه لا يوجب توافق الصوابين وذهب
المحقق الاندلسي الى الصفة مع موافقة الخرافة وذهب المعاصرون الى الصلة وانما هي في
الواقع ما لم يكن منقطع للوجوب التقليد ضرورة الرجوع الى المجتهد والحكم في بطلان عبارة
مختص في الحكم ومن يوجب الملامات المتعلق انما هي عبارة على كيفية مخصوصة فذلك صورته
مقتضى بان يجب عاردا فيسرها كالتصديق معتبرا لا حجة ولا تقليد ولا اشكال في حصره على
سواء بقي على علم وان اختلف المدرك او ان اختلف ما يعلم بالحق وان لم يطلع بطلان
الطريق كما لو كان المقلد على يقين بغيره ثم انكشف له الخطأ في النقل او على كلام المحقق او ان اقل
ثم انكشف له عدم اذنه فانه يصح كونه في العلم اذا كانت الخرافة بما لا يبعد عنه المصاحف وكذا في
بما لو علم المجتهد بطلان دليله الاجتهادي واضحا وخدس في بيان في صحتها الاجتهاد ولو ثبت
الاعمال في اجتهاد الاجتهاد وجعلنا ان نصيب لنا في المسائل بغيرها والاحوط الرجوع الى الحق
والرجوع بين الاجتهاد والتقليد يجب توافقان بان انما هو معلوم عليه معا في جواز
الاشكال من عدم كونه في اخذ الشئ مما يثبت بالبحر وهو امر خارج ولا يثبت بالبرهان مع
انما هو على مولا في جعل الاجتهاد اثبات في حقه واما من الاجتهاد والتقليد فالوجه جواز
الاخذ غالبا عليه الاختيار واقفا وان جعل في نفسه ولم يفسره اذ لا دليل على اشتراطه ومنها انما

بالعلم

بالعلم بطريق لا يعلم باحسانه شرعا سواء كان معتبرا في نفسه او لا يرب في بطلان الصدايق في الخرافات
حده الغريب ومقتضى ان بان بالعلم عاردا فيسرها كالتصديق معتبرا لا حجة ولا تقليد ولا اشكال في حصره على
للرجوع اليه عدم الاهلية فيقول بغيره من الامور على ما يستدلهم اليه بانهم وكبريتهم الغير المجتهدين
في حقه حقاقتهم من وجوب الرجوع الى المجتهد او انما في المصاحف وكشوا فيهم على نقل الخرافات والاحوط
او انما في المصاحف من غير طريق معتبر هذا التكرار من سراج الحق او انما على العدل العلم مع عدم حصول
العلم بطلان اولي بالفضل مع ما يثبت على فله انما يثبت مقتضى انما في المصاحف على غير ذلك
انما في موانع فلا يثبت بانما في الاجتهاد على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
الى ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
وانما في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
انما في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
على انما في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
ويكون اشتغاف ذلك بعد موافقة الشراعية السنية من الاجتهاد والمصاحف على ما يثبت في المصاحف
الاساسية من مظاهر المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف على ما يثبت في المصاحف
فان العمل بالمصاحف كان قاسدا من حيث عدم حصول العلم من طريق معتبر كان انساب الى المصاحف
بيات الفصل في ذلك مع خلوها من التثنية واليه ما يثبت على الثاني الاشكال في بطلان علمه بما لا
لحقا للعلم اليقيني كالمصاحف لا يخفى من ذلك وعلى الثالث لا يبعد الحكم بالصحة لا سيما
حرجه الوقت عللا بالكتاب ولما لم يعمل هم العباد بالثبات بعد المصاحف وسيد حرج الوقت اذا المقام
مستدح في غيره ولا يرب في ذلك القوم فتقول الحق القائلون معذورة المصاحف بوجه ستمنا الاصل
فان ان يرد به اما لعدم اشتراط صحة العبارة بالاختصاص المجتهد ومن يرجع الى ما سبق في ان
انما في وان يرد به اما لعدم اشتراط صحة العبارة بالاختصاص المجتهد ومن يرجع الى ما سبق في ان
اليه بعض اربابهم من مظاهر مظاهر اليقيني في ذلك المصاحف وان اريد ذلك بالنسبة
الى المصاحف على ما لا ملام غير منقطع فتم كايضا عليه وان اريد عدم وجوب الرجوع اليه بعد المصاحف
بالنسبة الى ما وقع من الاحوال قبل المصاحف وانما في ذلك فتم انما في المصاحف على ما لا ملام غير منقطع
وعدم احسانه لا يرب في استعمال حال العلم ان كان عليه بطريق معتبر يثبته على طريق تقليد المصاحف

البديهي ثم انكشف له سطوات هذا الاضطراب وادخلت في حلقته وان كان الفوت بالياً وفتنا وهذا ما لا
 يشبه على طاهلي ومضاهي الحكم واحتمل انه قد تبدل على الاشياء بصيغته من راد ما المقصود في الاول في الحقيقة
 حيث نقضت ان من لم يبال ولا على ولم يكن يجمعها له بل لا شيء اليه وكان الحق الله حتى في شرايعه لم يكن من
 اهل الايمان وحسب الاستدلال ان العالم الذي اخذ احكامه بغير الطرف الشرعي ليس بحال بل لا شيء الله
 لاننا يد على الاضطرار بالمعيرة فلا يسخن الثواب على ما افاده الرولية وهو شبيه في العتق معناه
 ان هذه الرولية بغير ما مضى الله الى المولد لا مدعى ان الحق استحقاق الثواب في حق من لم يولد لولي الله
 ولا يمكن تعليل ذلك اليه وهو لا يقتضي في الثواب في المعنى الذي لا يكون عمله بل لا شيء اليه ان الله من اللطف
 احبب الى امرين معاً في الشريعة لا ينفك عن رتب الحكم المذكورة عدم المولادة ولولا الاستدلال لعل بغيره لاله
 عليه بل كان احبب في الشريعة لعل الاثبات في احبب الاستدلال حكمه تعميم الاثبات فان
 الاجماع في امر على ان الحكم الذي على بغيره لا يشتمل لا يسمع الضعفة ولا سبيل الاحكام الاثبات في هذا على الاثبات
 القاطع لان بغيره لاله الاثبات لاصلها فيمكن ان يكون احبب رتبة الحكم من غير ذلك ولا شيء الله اليه كما
 لما ذكره اولاً من عدم قول لاله لكونه من خواصه ولما ذكره فلا ينافي ما ذكرناه ويمكن ان يثبت الحكم الاول
 من غير على كل من الامر على الاستدلال والاثبات من غير على الاصل خاصة وبدل على تبصير المدعى لكنه
 يبيد من طه اللطف حجاباً منه من شوقي في الحكم حجاباً ولو سلم ما اشرنا للاحتمال الاول فلا يكون في
 اثبات الحكم ما لا يثبت ظهوره وهو من سببنا لكن نقول ليس في حق استحقاق الثواب ولا لعل في حق
 العمل بحسب استقامه للفضائل كما هو على الحق ولا عدم رتبة فضائله لكن لا بد من تنزيل الووابه
 على وجه لا ينافي على العمل بغيره ولا في المظاهير بغيره وبين ما مر من اوجوه التي اشرنا اليها
 ويمكن ان يجاب ان احكام الطرف البير المعيرة بغيره في حقنا القاطع في الضعف بكونها طرقاً معيرة لانه
 كونه في مطلقاً بغيره تلك لعل لاله انما يصف من الطرف المعيرة عند على المذهب كونهما بغيره عندنا
 على بل لا لاله اولاً كحل جزاً القاطع في الطرف التي اعتبرها في حقهم في تعارضها كونه
 تعارضها في الدليلان حجاباً من شأنه مقتضاها اما طاهلي لعل كما لو جوبح بالخير او بالسمع
 كعضد الحق وطلقات الملكية والسمع التعارض بين الدليلين الطاهليين لعل المعنيين في اللطف بقرينهما
 باللفظ سواء كانا طاهليين او سمعيين ان كانت احدهما عقلياً والاخر سمياً لانه لا يقع بين المتأنيين
 حجب الضعف لانه يكون المستند حجاباً لاله بالثبات في تضييق الكلام بالنسبة اليه من حجب الحق ان التعارض
 عند حقيقته ولو سلم الدليل لعل في الحق نظر الى انه لا حكم لللفظ الثاني والدليل الثاني باجماع العقل

وان كان الحق في التعويل على كل شيئ في الجملة صحيح في حق العام ان يبق الدليلان ان كانا طاهليين او سمعيين
 التعارض بينهما ما كان احداهما عقلياً والاخر سمياً في اللطف ولا يمكن ان طاهليين في حق العام ان يبق الدليلان
 القاطع في المعاد من معيار الحكم باستحقاق التعارض بين الدليلين الطاهليين في ذلك وكذا لا يكون في حقهم في
 لا شياً القاطع من حصول اللطف في التعارض انما يكون بين طاهليين وبشكل عليه بان الظن كما لا يخفى
 القاطع في ذلك كان لا يسمع القاطع به الا ان يرد به في الظن في الاول القاطع في ذلك وبغيره في المعيار
 في ذلك مقتضاها حجب طرف الحكم فلو ان في الثاني مقتضى منه لم يثبت احكاماً لكان مقتضاها حجبها في حقها
 غير ذلك في حقها في الحقيقة كحقهم احدوا الطاهليين من الحق وبغيره لا يسمع القاطع في ذلك وبغيره
 في حقها بغيره الا ان ساداً في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 المنع على الدوام طاهلياً وان كانت بالمتبعية الى نبوت الحكم في الجملة او على مقتضى حقهم وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 وان الحكم المنعقد يدور في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 الا ان يمكن وقوع التعارض بينهما كما في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 مع الاثبات في سقاطات اذ القاطع سقاط احكامها في القول في حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 عند اخبره من سقاطات التعويل على الاحكام من ذلك يظهر الحكم في تعارض الدليلين الطاهليين مع القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 الدليلان الطاهليان وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 بغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 لما رتبنا له اما من سبب الحكم الشرعي ونفس الحكم الشرعي ان لا من حقنا بالحق في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 اما اولاً فلا يفرق في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 والاثباتات المتعارضة من غير ذلك كونهان رواية من المصنوع على سبيل الكلام فيها وقد كونا
 نقول ان اللطف لعل لعل المعنيين بان الضعف وبغيره الارض ومثل الحق من بانته في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 كان لاحدهما سمياً في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 نفس الاضطرار من ان لم يكن الاثبات في سببها لعل في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 الاضطرار بالاحكام الدليلية وان كان بغيره من وجهه في الاضطرار بالاحكام الدليلية في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره
 وقع عندنا في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره في حقها حجب القاطع في ذلك وبغيره

ان الدال على الجاهل ان كان محفوظا بغيره مبنية لعنا والحي لا زوا لا يختار له الحقيقة عليه ولذلك لا
للدال بالوضع الشرحي او العرفي على الدال بالوضع للمعنى ليس الجاهل حتى قبل اكثر اللغات مجازات وهذا
الاستعمال الجيب الا وحيث المعقوبة ثم لفظه للفظ وكان المعنى المعقوب مبنيا على المعنى المجازي
الاستعمال في الجواهر وان كان مع القرينة وفيه رجحان العام الجزم المخصص على العام المخصص كونهما على حقيقة
جذبات العام المخصص وبشكل مضاف الى المعاني العام المخصص من يكون حقيقة على ما سبق الحقيقة منه وربما يمكن
العكس لان دلاله العام المخصص اقوى للعلم بالعدم المخصص منه ووجه ذلك ان دلاله العام المخصص
المخصص بشيوع المخصص بالوضع ولا يستعمل في الجرم عند الحقيقة من الرجوع باعتبارها صديقا
فيها ما يوافق دليل معتبر من كتاب او غيره او حتى لا يفعل على ما لا يوافق دليل الحق لان في الدليل المعتبر
لكل الجزم المعتقد لان نقول لا دليل لما لا يحار عليه ولا اعتنا وموجب للوقوف بحقيقة احد الشايعين
فصحت معارضته مع ما ومنه في حفظه ووجه معارضته ان الدليل المعتبر لا يصلح لمعارضته لما
كما لو كان الدليل من اوعاما فليجزم معتدا او حاصلا لكن يصلح للمعارض مع ما وانه معصية الدلالة
يرجع عليه بعد الاعتقاد واما الجزم المتوافق الاصل البراءة الاصل لعدم وبقوله المعقوبات انما هي
لوقولنا اننا في الرجوع قولان فيقول الرجوع المقروءون على مقدم صدق ولنا في علمه يكون كل منهما
ناسبا لما لا يثبت الا به ولو رجع انما علمه كان المقروءا كيدا لما دل عليه العقل ولا ناسبا
ورقمه معارضته علمه المقروء في الاسكالم الشرعية والنظر في الشيء بالاعم لا يثبت ومنه منع علمه المقروء
في الاحكام يجب بهذا الظن ليجوز ما يجعل حاله ويقل بترجيح اننا في لانه يبيد ولا يثبت في الاستبعاد
المقروء في الاحكام كحق كلام الشارع عليه او لا يختار اننا سبب على اننا كيدا ولانه يقتضي تشكيل النسخ
لا انسخ الحكم العقل المجازي ترجيح المقروءة بغيره بضم نسخ حكم الناقول بعد نسخ حكم العقل ودلا لا اول باننا
ثم اذا علمت تقدم المقروءة انما قد رتخه فلا نقول ويرى عليه اننا نرى احد الحكمين من العلم المقروء
بالحكمة او اننا كيدا لا اول مع كونه بعد من ان كتاب ان كيد من اننا قد رتخه في الوجه الثاني والثالث
كقول ما قرره ودلائل باننا مع استلزام النسخ الا في وجوده لا العقل والعقل لا يصف وهو لا
المقل فقط انما في العلم باننا قد رتخ حكم العقل الا في الاول نسخ وليس كذلك في هذه الوجوه
الاربع الى احكام النسخ انما هي حيث ينظر في الاحتمال المتفق كما في الاخبار اربعة ينبغي الفصل
باحكام صورة العلم باننا في هذه من حيث ينظر في العلم به فصل في اسفا للمقدم والاعجاب
اليه هذا الاحكام كما في الاخبار المتأخرة عن الاثر الاطفا رتخه في علمه في الوجه من العلم بالقرينة لاعتضا

بالفعل

بالفعل واما ترجيح اننا في كونه من حيث كونه سببا لا يعتمد الا به والاصح في مثل هذا المقام
ولا يذهب علم ان الجزم المعتقد بهذا المرجح اقل الاصل في حيث كونه دليلا انما هو انما يعلم وبصر من
الظاهر انما يبرهن باننا لا الفاعل هناك الاصل من حيث الجزم المعتقد بالاحكام او قد سبق على غيره وهذا
لجذبات ما لم يقتض احد الجزم سببا بل الجزم سببا كذا الشدة وموافقة الكتاب وموافقة العامة وهو في ذلك وقد
لان هذه المعجمات فيصدق بعضها الظن بصحة الصدق والموافقا لمطابقة الواقع فيجوز ان المعتقد بالاصل
والاحكام في زمان هذين المرجحين وذا ان الجزم انما لا يحل باحد المتأخرين فان الاختيار لا يجب الظن
الصدق والموافقا لمطابقة الجزم وجوب القول بالمتن فيمكن ان يتوجه باننا في الجزم في وجهه لا
انما هو لاحداه ومنه بعد ترجيح الدال على الجزم على الدال على الاية بصدقه معارضته لوقولهم ما اجمع
الحلال وطرام الاحكام الحلال والحلال وكلاهما اضعف انما رجع عدم البيان والظن اضعف على الحلال والحلال
اصحابنا لا احكاما ويرجح المعتقد بالشدة على جزم المعتقد بها لقوة الظن في حساب المعتبرين ومثلهما
كان احد الجزمين وجوب ان كتاب معتد عليه كاحكام الكتاب الا بغيره ولا فرق بين ما كان اسبقا وكذا
فيما هو كذا اسبقا على المعجود بينهما هو كل احكاما وقد ترجيح ما اعتقد بالاحكام على ما لم يعتد به
مفدى كيد علمه بعض الاحكام المتأخرة لكن ينبغي تخصيصها اذا كانت المتأخرة عن الجزم في شئ من
لعبارة او معاملة او اية او ما اشبه ذلك واما ما جاء ذلك ما لم يعتد به عدم وجوب الاحكام وكذا
مثلا لا سيما لاحكاما على الاستصحاب اضعف من حيث الخبر وهذا العلم يظهر من رواية الحسن بن محمد
المعتد ترجيح المعتقد بالاحكام على الحكم الثاني بالكتاب المحدثين المتأخرين معارضته على غيره ولم يوافق
ولا سيما الاحكام المتأخرة على عدم حجية النسخ لان الجزم جزم المعاصرون والمعتد به المعاصرون على غيره
بنا كيد لفتي او معصية على الجزم عند كونه اقرب الى البيان والاصح ما يصحح الخطأ واعلم ان هذه
الوجوه مقامها هو معصية ومقامها ليس بخصوص وقت تقديم المخصوص على غيره ووجه ما لا يثبت عليه
واما اذا رجع المخصوص من جهة المخصوص مع مثل ترجيح الامر كما سلف هذا وقد يلقى حوزة وجود
المرجع صورة الحكم في وقتهم بالخير او توقف مباسا على الشهادة المتأخرة حيث لا يبرهن في المرجح
وصف وافق لظلال النسخ او لا والجمع من عدم احكام المرجح في المعتبر عليه مضافا الى انما هو
ثالثا معصية الشهادة في غير من حيث جزم الجزم في خلافه فان الظن في خلافه في غير من حيث جزم الجزم في خلافه
فقد ضل الشارع في مرجحات ونرى على احكاما مباسا على النسخ مباسا على النسخ مباسا على النسخ مباسا على النسخ
الجزم وانما انما الفقد المرجح اصلا او لوجوده مثله في الاخر والمعروف بين احكام الجزم في العلم بها



في المقام لا يثبت في ذلك تخالف من احكامنا وهذا هو المختار للاخبار المتقدمه الدال على الجبر
 استلزامها الجبر بالعلم ولا يثبت اجابا والتوقف والارجاع لا يثبتان ان تنزل على التوقف في الحكم اذ ارضى الجبر
 الارجاع بالنسبة اليه وقد ان الجبر بالنسبة الى الحكم الظاهر فقط او ينزل على صورته ان يمكن من الرجوع
 الى الامام ويجوز اجابا والجبر بصورة عدم التمكن من الرجوع اليه كما هو القاموس في قوله في رواية
 ما رجعت حتى تلقى امالك في قوله في رواية اخرى في قوله في رواية اخرى في قوله في رواية اخرى
 ومن حمل اجابا لا رجعا على ان من الرجوع والعلل بالروى واجابا والجبر على الاخذ من باب العلم فلهذا
 اوله المعنى الاول لم يوسم كما فوطا من حيث الدلالة فلا يثبت ان اجابا والجبر مقتضى بالمشقة فنهى
 كما نظمت به الاجابا المذكورة مصفا الى مضى فاعل انذار باب العلم بذلك ويجوز حمل اجابا والتوقف
 على ما يمكن الاجابا طبع واجابا والجبر على ما يقتضيه ذلك كما اذا دل على احداهما على وجوب شيء والاخر
 على تحريم شيء او دل احداهما على شرطية لوجب ولا يتحمل ما يقتضيه الا ان يرجع لاشاء عليه وعن الصادق
 الحسين ان حمل اجابا والجبر على الجواز واجابا والتوقف على الاستحباب وضعفه لانه وجوبه على الفاعل
 الاصل ولا اشياء عليه من الاجابا وذهب صاحب القول بما يقتضيه الى الفصل بين العبادات والمحرمات
 كالصوم والصلاة وبين غيرها من حقوق الاربعين كالزكاة والحج والدين والميراث وعمل اجابا
 الجبر على الاول واجابا والتوقف على الثاني فقال يجب التوقف في الثاني عن الاقتال والوجوب بالمبينة
 على تعيين احد الطرفين والثالث ان المالك له على ذلك احصاء هو مورد رواية جبر من مظنة الدلالة
 على التوقف عند عقدة المباحات يجوز ان الامرين فينبغي اجابا مطلقا واجابا والتوقف
 وتنزل اجابا والجبر على صورة الفاعل في جبر مقتضى الاربعين جبا وهذا الجمع ابقى كما اشتهر
 مخالفت لظاهر الاحكام ولا شأنا عليه في الاجابا مع ان شمول رواية جبر من حفظ الجمع للمعنى
 غير واضح وعنه في جمهوره غوالي المثال ان حمل اجابا والتوقف على ما لا يضطر
 الى العمل باحدهما وظاهر حمل اجابا والجبر على ما يضطر الى العمل
 باحدهما وهذا الجمع ابقى كما سلكنا فيه ومنه ما سلك
 عن بعض الاما مثل من حمل اجابا لا رجعا على
 غير المشتاقين واجابا والجبر على
 المشتاقين هذا ما يردنا ببياننا وفصلنا في سلك
 الخبر ببياننا والحمد لله اولا واخرا وظاهره من

مكتبة مجلس شورای اسلامی
 اهملای
 مستند من کتب
 ۱۳۷۷

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
صلى الله عليه وسلم
السلامة والبركة
والخير واليمن والبركات
والرحمة والنعمة
والعزة والكرام
والجود والسخاء
والعفو والصفح
والغنى والفاخر
والعز والبرهان
والجود والسخاء
والعفو والصفح
والغنى والفاخر
والعز والبرهان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
صلى الله عليه وسلم
السلامة والبركة
والخير واليمن والبركات
والرحمة والنعمة
والعزة والكرام
والجود والسخاء
والعفو والصفح
والغنى والفاخر
والعز والبرهان
والجود والسخاء
والعفو والصفح
والغنى والفاخر
والعز والبرهان

